سلسلة تحليل الصراعات: أبعاد وخلفيات الصراع الإثيوبي المتصاعد

رابعة نور الدين وزير محمد رضوى رمضان عبد الفتاح شريف

تحرير:

حسناء تمَّام كمال تمَّام

الفهرس

مقدمة ٢

المحور الأول: إثيوبيا متحف الشعوب ٣

المحور الثاني: مُسبِّبات الصراع الإثيوبي ١٠

المحور الثالث: المدى الزمني للصراع ١٧

المحور الرابع: من القوى المحركة للنزاع في إثيوبيا؟ ٢٧

المحور الخامس: الصراعات الإثيوبية... تفاعلات أدَّت إلى التفكُّك ٤٥

المحور السادس: مآلات الصراع الإثيوبي... ومستقبل الدولة ٥٦

(د) توصيات لاحتواء الوضع وتجنب التصعيد في الصراع الإثيوبي ٦٨

مقدمة

يشهد القرن الأفريقي عددًا من الصراعات التي تفرض نفسها على الساحة، خاصةً إثيوبيا التي تواجه تطورات داخلية؛ بسبب صراعات عرقية وقبلية وأيدلوجية وسياسية وطائفية، نتج عنها المواجهة العسكرية بين الحكومة الفيدرالية لإثيوبيا وولاية تيجراي الإقليمية في شمال البلاد في ٤ نوفمبر ٢٠٢٠.

إنَّ العنف مكلف؛ ردّا على من دعا إلى ممارسة القوة بين أطراف الصراع؛ إذ ينتج عن الصراع خسائر بشرية واقتصادية، واستثمارات في المساعدات الإنسانية وتدخلات حفظ السلام، ومخاطر التطرف، بالنسبة لإثيوبيا.

لم يكن الصراع بين الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي والحكومة الفيدرالية غير متوقع، فممارسة القوة في إثيوبيا متأصِّلة في تاريخ الإثيوبيين بمختلف عرقياته، وهو ما للصراع محاور وأبعاد، قأبعاد الصراعات الداخلية في إثيوبيا له عدة محاور.

وفي هذا الصدد تناول بشكل تحليلي حالة الصراع في أُثيوبيا وذلك من خلال الآتي أولًا: عرض ملف تعريفي للدولة، ثانيًا: عرض أسباب الصراع، ثالثًا: عرض المدى الزمني للصراع، رابعًا: عرض الفاعلين، خامسًا: عرض الديناميكات التي أسفر عنها الصراع.

المحور الأول: إثيوبيا متحف الشعوب

(أ) الجغرافيا، والديموغرافيا

تُعَدُّ إثيوبيا دولةً حبيسـةً تقع في القرن الأفريقي، وعاصـمتها "أديس أبابا"، يحدُّها من الشـرق كلٌّ من جيبوتي والصـومال ومن الشـمال إريتريا ومن الشـمال الغربي السـودان ومن الغرب جنوب السـودان والجنوب الغربي كينيا، تبلغ مساحة الدولة حوالي ١.١٣ مليون كيلومتر مربع (٤٣٧٧٩٤ ميل مربع).[١]

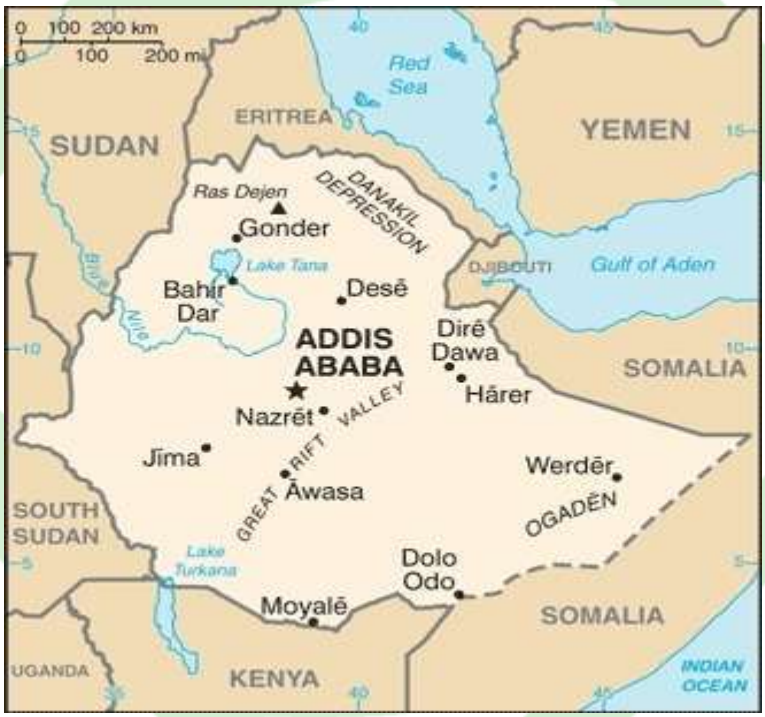

شكل (١) خريطة إثيوبيا

يبلغ عدد سـكان إثيوبيا حاليًّا حوالي 110 مليون نسـمة، ومن المتوقع أن يتجاوز ٢٠٠ مليون، بحلول نهاية عام ٢٠٤٩، ويزداد عدد سكان إثيوبيا بنحو ٢.٧٪ سنويًّا، مع عدم وجود عام ذروة متوقع أو فترة تراجع، يبلغ معدل المواليد في إثيوبيا ٣٦ ولادة لكل ١٠٠٠ شخص، بينما معدل الخصوبة ٤.١ مولود لكل امرأة.[٢]

1- CIA World Fact book, "Ethiopia", accessed at, 1/8/2021, available at: available at: https://bit.ly/3hsD6Qq.

2 -Ibid, available at: https://bit.ly/3hsD6Qq

يبلغ متوسط العمر في إثيوبيا ١٧.٩ سنة تقريبًا، ٦٠٪ من السكان في إثيوبيا تحت سن ٢٥، و يتوزع السكان في إثيوبيا على عدة فئات عمرية ونسبة أعداد الذكور من الإناث، تمثل الفئة العمرية (أقل من ١٥ سنة) بنسبة ٤٤.٦ % من مجموع السكان، تسجل أعداد الذكور منها بحوالي ٢٠.٣١٩.٨١٢ نسمة، وتبلغ الفئة العمرية (٢٥ – ٥٤ سنة) نسبتها بحوالي ٢٨.٩ % من مجموع السكان، وتشكل الفئة العمرية (٥٥ – ٦٤ سنة) بنسبة ٣.٩ % من مجموع السكان، يسجل أعداد الذكور منها بحوالي ١.٨٠٢.٠٧٥ نسمة، بينما تبلغ الفئة العمرية (٦٥ سنة وما فوق) بنسبة ٢.٨ % من مجموع السكان.[٣]

تحتضن إثيوبيا أعراقًا وقومياتٍ مختلفةً، فالبلاد تحتوي على أكثر من ٨٠ مجموعةً عرقيةً، و"الأورومو" هي أكبر قومية، و تشكل بنسبة ٣٤.٤ % من مجموع السكان، وتمثل (الأمهرة) ثاني أكبر قومية في الدولة بنسبة ٢٧ %، و"الصومالية" تشكل بنسبة ٦.٢٢ %، و تشكل "تيجراي" بنسبة ٦.٠٨ %، بينما تشكل "سيداما" بنسبة ٤٪ و "الكوارج" بنسبة ٢.٥٢ % من مجموع السكان، و تشكل "ولايتي" بنسبة ٢.٢٧٪، وتمثل "عفار" كأقلِّية في الدولة؛ إذ تشكل بنسبة ١.٧٣ % من مجموع السكان، بينما تشكل (الهدية) بنسبة ١.٧٢٪ من مجموع السكان[٤].

كما تحتوي إثيوبيا على حوالي ١٠٠ لغة، يمكن تصنيفها إلى أربع مجموعات، تنتمي الغالبية العظمى من اللغات إلى المجموعات السامية أو الكوشي أو الأموية، وكلها جزءٌ من عائلة اللغات الأفرو آسيوية، ينتمي عدد قليل من اللغات إلى المجموعة الرابعة (اللغات النيلية).

يتم التحدث باللغات السامية بشكل أساسي في الأجزاء الشمالية والوسطى من إثيوبيا، وهي تشمل (الأمهرية، الأورومو، التجرينية، الصومالية)، تتمتع جميع اللغات الإثيوبية بموجب الدستور باعتراف رسمي من الدولة، ومع ذلك، فإن الأمهرية هي لغة أساسية في الحكومة الفيدرالية، جنبًا إلى جنب مع الأورومو، التي تُعدُّ واحدةً من أكثر اللغتين انتشارًا في البلاد، تم استخدام الاختلافات "العرقية – اللغوية" في التسعينيات كأساس لإعادة هيكلة التقسيمات الإدارية في إثيوبيا.

الأديان الإبراهيمية الثلاثة الديانات رئيسية في إثيوبيا، تم إدخال المسيحية إلى إثيوبيا في القرن الرابع، والكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية هي واحدةٌ من أقدم الهيئات المسيحية المنظمة في العالم، لطالما هيمنت على الثقافة والسياسة في إثيوبيا، و كانت الدين الرسمي للنخبة الحاكمة حتى زوال النظام الملكي في عام ١٩٧٤،

3 –The World Bank, “Ethiopia “, Accessed August 1 ,2021. Available at: available at: https://bit.ly/3hLoETZ

4 – Ibid, available at: https://bit.ly/3ntPm7c.

ومســـتودعًا للتقاليد الأدبية في إثيوبيا وفنونها البصـــرية، يتبع أكثر من خمســـي الإثيوبيين تعاليم الكنيســـة الأرثوذكسـية الإثيوبية، يلتزم خُمس إضـافي بالعقائد المسـيحية الأُخرى، والغالبية العظمى منهم بروتسـتانتية، يشـكل المسـيحيون ٦٣٪ من سـكان البلاد، ٤٤٪ منهم ينتمون إلى الكنيسـة الأرثوذكسـية الإثيوبية، و يأتي الدين الإسـلامي في إثيوبيا ثانيًا بعد المسيحية من حيث الانتشـار، وتشكل نسـبة المسلمين في إثيوبيا حوالي ٣٥ % من مجموع السكان، ويعتنق الباقي بنسبة ٢٪ اليهودية وبعض الديانات التقليدية الصغيرة.[٥]

عَكَسَ الانتماء العرقي والقبليّ في إثيوبيا الارتباط بمحدِّدات الهوية الإثيوبية، يتم التحدث بأكثر من ٨٠ لغةً في إثيوبيا، وتتمتع جميع اللغات باعتراف الدولة، لكن اللغة الأمهرية تتميز بأنها اللغة الرســـمية والعمل للحكومة الفيدرالية، والأمهرية والأورومو هما اللغتان الأكثر انتشـارًا في البلاد، وذلك باعتبارهم أكبر العرقيات في إثيوبيا.

تمثل التعددية اللغوية والعرقية مصـــدر تهديد وخطر في إثيوبيا؛ حيث تم تنســـيق الهوية الإثيوبية من خلال التنافس بين الجماعات العرقية، ويساهم العرق والانتماء القبلي والتفاوتات في اللغة في أُسس الثقافة الإثيوبية.

وهذا التعدد اللغوي والطائفي كان عاملًا رئيسـيًّا في غياب الهوية القومية الموحدة للشـعب الإثيوبي، وطباعه مختلفة شكَّلها هذا التنوع، وغياب هذه الهوية الموحدة انعكس بشكل كبير في شخصـية القائد وصـانع القرار الإثيوبي، فيُلاحظ أنه لا يُوجد طابع قومي معين لكافة صـــنَّاع القرار الإثيوبي، إنما شـــخصـــيات بهويات وانتماءات مختلفة حسب ظروف نشْأة كُلٍّ منهم.

(ب) النظام السياسي في الدولة

إثيوبيا – جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية – هي أقدم دولة مستقلة في أفريقيا، وواحدة من أقدم الدول في العالم، تضـم الدولة أكثر من ٨٠ مجموعةً عرقيةً، والعديد من اللغات، وفي لفتة فريدة من نوعها، لم تخضـع إثيوبيا للاســـتعمار إلا في الفترة من ١٩٣٦ وحتى ١٩٤١، عندما اجتاحت القوات الإيطالية في حملتها على شرق أفريقيا إلى أن خرجت من المنطقة بعد توقيع الاتفاق (الأنجلو–إثيوبي) في ديسمبر ١٩٤٤.

أطاح المجلس العسكري (الديرج) في عام ١٩٧٤ بالإمبراطور "هيلا سيلاسـي" – الذي حكم منذ عام ١٩٣٠ وأسَّس دولة اشـتراكية – ثم تمزق نظام حكم "منجيسـتو هايلي مريم" التالي؛ نتيجة الانقلابات والحرب الأهلية

5– Ibid, https://bit.ly/2VGcC6q.

التي اندلعت في ١٩٧٤؛ إذ تم تنظيم انقلاب بقيادة الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية (EPRDF) ضد "هيلا سيلاسي"، وقد استمر التنظيم حتى أطاحت الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية بحكومة منجيستو هايلي في عام ١٩٩١، وسيطرت الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية على الحكم في البلاد، و تم اعتماد دستور جديد في عام ١٩٩٤، يضمن الحقوق الدينية والحقوق الثقافية والسياسية لجميع الجماعات العرقية، أُجريت أول انتخابات متعددة الأحزاب في إثيوبيا في عام ١٩٩٥، وبإبرام معاهدة سلام في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٠، انتهى صراع دام ٣٠ عامًا مع إريتريا .

الإطار الدستوري : شهد النظام القديم للحكومة في إثيوبيا تغييرات كبيرة في عهد حكم "هيلا سيلاسي" في الفترة (١٩٣٠-١٩٧٤)، الذي نتج عنه في المؤسسات الحاكمة التقليدية برلمان ضعيف من المشرِّعين المعينين والمنتخبين، وسلطة قضائية ذات قوانين مدنية وجنائية وتسلسل هرمي للمحاكم، ومجلس وزراء تنفيذي برئاسة رئيس وزراء، لكن يخضعون بشكل مباشر للإمبراطور "هيلا سيلاسي"، بعد تولية (الديرج) السلطة في عام ١٩٧٤، وعد بإحداث تغيير ثوري في إثيوبيا، أصدر (الديرج) نفسه على أنه المجلس الإداري العسكري المؤقت (PMAC) ولاحقًا باسم حزب العمال الإثيوبي (WPE)، وأسَّس حكومةً على النمط السوفيتي مع رئيس دولة ومجلس نواب، كان مسؤولًا أمام مجلس ثوري مع المكتب السياسي في القمة. [٦]

دخلت الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية في مايو ١٩٩١ العاصمة، و قدمت دستورًا مؤقتًا يسمى "الميثاق الوطني"، وأنشأت جمعية مكونة من ٨٧ عضوًا تُعرف باسم مجلس الدولة، وشَرَعَتْ في تشكيل حكومة انتقالية لإثيوبيا، أيَّدت الحكومة الانتقالية انفصال إريتريا، وأعادت ترتيب حدود المقاطعات في محاولة لإنشاء متجانسات عرقية، وتسريح القوات المسلحة الوطنية، وعلقت المحاكم، وتم استبدال الحكومة الانتقالية بجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية، والتي تم تأسيسها بموجب دستور تم اعتماده في عام ١٩٩٤، ولكن لم يتم إصداره إلا بعد الانتخابات الفيدرالية لعام ١٩٩٥.

تُعدُّ الحكومة جمهوريةً مع رئيس الوزراء كرئيس للحكومة بموجب الدستور، ورئيس فخري هو رئيس الدولة، وتتكون الهيئة التشريعية من مجلسين، مع مجلس نواب الشعب (الغرفة السفلى)، ومجلس الاتحاد (الغرفة العليا)، يتم انتخاب أعضاء الأول بشكل مباشر لمدة خمس سنوات، في حين أن أعضاء الأخير، الذين يخدمون أيضًا لمدة خمس سنوات، يمكن اختيارهم إما من قِبَل مجالس الولايات أو انتخابهم مباشرة إذا مارست مجالس الولايات خيار إجراء الانتخابات، يعين الحزب الحاكم في مجلس النواب رئيسًا للوزراء؛ إذ يقوم بتسمية

6- Encyclopædia Britannica, “Provisional Military Administrative Council, inc. Accessed August 1, 2021. available at: https://bit.ly/3z9or2B.

مرشح لرئاسة الجمهورية، و يخضع بعد ذلك للتصويت من قبل المجلسين التشريعيين، و يخدم الرئيس لمدة ست سنوات.[٧]

يكفُل الدستور لجميع الأقاليم والعرقيات المختلفة الحق في المشاركة في الحكومة، ويتم تمثيل كل مجموعة بعضو واحد على الأقل في مجلس الاتحاد، تم تخصيص حوالي خمس مقاعد في مجلس نواب الشعب للأقليات الممثلة تمثيلًا ناقصًا، وعلى الرغم من هذه التدابير، لا تُعدُّ في الممارسة العملية كل مجموعة ممثلةً بشكل متناسب؛ نتيجة التهميش السياسي للأقليات.

تشارك النساء أيضًا في العملية السياسية، وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شغلت النساء حوالي خُمْس المقاعد في كلا المجلسين التشريعيين، إضافةً إلى ذلك، عملت بعض النساء أيضًا كوزيرات وقاضيات في المحكمة العليا.

يُعدُّ الرئيس الحالي لإثيوبيا هي "ساهل ويرك زويد"، بينما يتولى "أبي أحمد" منصب رئيس الوزراء، انتخب البرلمان "ساهل وورك زويد" كأول رئيسة لإثيوبيا في أكتوبر ٢٠١٨، وتولَّت منصبها بعد أسبوع من تعيين رئيس الوزراء "أبي أحمد".

تم اختيار "أبي أحمد" لقيادة ائتلاف الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية الإثيوبية الحاكم بعد استقالة غير متوقعة لرئيس الوزراء "هايلي مريم ديسالين" في عام ٢٠١٨، تعهد "أبي بمحاولة إنهاء التوترات الطويلة مع إريتريا المجاورة، وفي غضون أشهر، أعلن البلدان أن حالة الحرب بينهما قد انتهت، كما تعهد "أبي أحمد" بتحقيق المزيد من الشفافية للحكومة والمصالحة في بلد مزقته الاحتجاجات منذ عام ٢٠١٥، يُعدُّ "أبي أحمد" أول زعيم لإثيوبيا من جماعة أورومو العرقية، التي كانت في قلب الاحتجاجات المناهضة للحكومة منذ عام ٢٠١٦.

التقسيمات الإدارية: أنشأ دستور ١٩٩٤ ولايات إقليمية على أساس عرقي، يتكون نظام الحكومة من ثلاثة مستويات للحكومة الاتحادية، وتشرف على التقسيمات الإدارية على أساس عرقي، والمقاطعات (ورداس)، والأحياء (كيبيلي).

7 – Ibid, available at: https://bit.ly/3k7WhR6.

قامت حكومة الجبهة الشعبية لتحرير إثيوبيا بتقسيم إثيوبيا إلى تسع مناطق وهم (عفر، أمهرة، بني شنقول جوموز، غامبيلا، هراري، أوروميا، الصومال، تيجراي، والأمم الجنوبية)، وإدارتان تتمتعان بالحكم الذاتي وهما مدينتي (أديس أبابا، و دير داوا)، و يرأس كل ولاية إقليمية رئيس منتخب من قبل مجلس الدولة.[٨]

(ج) الاقتصاد والمجتمع الإثيوبي

الاقتصاد: العملة الرسمية لإثيوبيا هي "البير الإثيوبي"، وفقًا لتقديرات البنك الدولي، تُعدُّ إثيوبيا واحدةً من أفقر الدول، فيبلغ دخل الفرد ٨٥٠ دولارًا، و تهدف إثيوبيا إلى الوصول إلى فئة الدخل المتوسط الأدنى بحلول عام ٢٠٢٥، شهد الاقتصاد الإثيوبي نُموًّا قويًّا واسع النطاق، بلغ متوسطة ٩.٤٪ سنويًّا من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠، وتباطأ نُموُّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لإثيوبيا إلى ٦.١٪ في ٢٠٢٠؛ بسبب COVID-19 (جائحة كورنا)، بينما تزايد إجمالي الدين العام الإثيوبي من ١٣.٧ مليار دولار في عام ٢٠١١، إلى ٥٤.٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٠.

لأكثر من عقد قبل عام ٢٠١٦، نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل يتراوح بين ٨٪ و ١١٪ سنويًا – إحدى أسرع الدول نُموًّا بين ١٨٨ دولةً عضوًا في صندوق النقد الدولي، كان هذا النُموُّ مدفوعًا بالاستثمارات الحكومية في البِنْيَةِ التَّحْتِيَّةِ، فضلًا عن التقدم المستمر في قطاعي الزراعة والخدمات.[٩]

الزراعة: تلعب الزراعة دورًا كبيرًا في اقتصاد الدولة، فقد تحسنت مساهمته في النمو بشكل طفيف؛ إذ تساهم الزراعة بما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي لإثيوبيا، يُوجد ثلاثة أنواع من النشاط الزراعي، الأول – والأهم إلى حد بعيد – هو قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة، الذي ينتج معظم الحبوب الأساسية مثل النيق والقمح والشعير والشوفان (في الهضاب الباردة) والذرة الرفيعة (في المناطق الأكثر دِفْئًا)، وكذلك البقول مثل الحمص والبازلاء والفول والعدس، الثاني من الزراعة هو المحاصيل النقدية التي تشمل منتجات القهوة، والبذور الزيتية، وشمع العسل، وقصب السكر، و تُعتبر تربية الماشية هي النشاط الزراعي الثالث.

الفقر والبطالة: تسجل إثيوبيا أدنى مستوى من عدم المساواة في الدخل في أفريقيا، وتُعدُّ واحدةً من أدنى المستويات في العالم، على الرغم من التقدم المحرز في القضاء على الفقر المدقع، لا تزال إثيوبيا واحدةً من

8- Ibid, available at: https://bit.ly/2XcqImj.

9- Ibid, available at: https://bit.ly/3nrkHas.

أفقر البلدان في العالم؛ بسبب النمو السكاني السريع، وفقًا لتقديرات عام ٢٠١٥، كان يُوجد حوالي ٢٣.٥٪ من السكان تحت خط الفقر.[١٠]

ارتفع معدل البطالة في إثيوبيا إلى ١٩.١٠٪ في ٢٠١٨ من ١٦.٩٠٪ في ٢٠١٦، ومن المتوقع أن يصل معدل البطالة في إثيوبيا إلى ٢١.٦٠٪ بنهاية عام ٢٠٢١.

(د) المؤسسات غير الرسمية

تتكون المؤسسات الرسمية وغير الرسمية من الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وبالنسبة للأحزاب السياسية، فتُعتبر سياسة الحكومة الفيدرالية الإثنية هي السبب المباشر لتشجيع قيام الأحزاب السياسية على أُسس إثنية، تضم خريطة الأحزاب السياسية في إثيوبيا أحزابًا أُنشئت على أساس الإثنية، مثل منظمة عموم شعب الأمهرة (AAPO)، الحزب الديمقراطي للصومال الغربي، حزب تحرير عفر، وهناك أحزاب متعددة الإثنيات، مثل حزب الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية الحاكم (EPRDF)، وهو يضم تنظيمات من (تيجراي و أورومو وجامبيلا وبني شنقول)، وكذلك هناك حزب الاتحاد الإثيوبي الديمقراطي (EDUP)، ويضم تنظيمات (أمهرية وتيجرينية)، وهناك أحزاب لا تقوم على الإثنية مثل مجموعة العمل الديمقراطي.

تسمح الحكومة الإثيوبية بمساحة لمؤسسات المجتمع المدني؛ إذ يُوجد عددٌ من المنظمات الإسلامية التي تعمل في المناطق الشرقية من إثيوبيا وإقليم أوجادين، وتركز هذه المنظمات على مشاكل أطفال الشوارع والنساء و الشباب، وهناك قضايا تتمحور حول الديمقراطية مثل (التربية المدنية والأمن الغذائي والصحة والتعليم)، وجميعها أهداف مشتركة، وذات الأولوية المشتركة أيضًا، كما أن هناك ما يقرب من ١٢٠ منظمةً غير حكومية دولية، تعمل في إثيوبيا، وهي مجموعات من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوروبا، وكانت حاسمة في حالات الطوارئ و المجاعة الحرجة التي اجتاحت إثيوبيا منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨٠.

10- Ibid, available at: https://bit.ly/3nrkHas.

المحور الثاني: مُسبِّبات الصراع الإثيوبي

منذ أن أصبح (أبي أحمد) رئيسًا للوزراء في أبريل ٢٠١٨، شهدت إثيوبيا العديد من التغييرات والتحديات في مختلف المسارات، ربما تميزت السنة الأولى من حكمه، بأنه استطاع أن يبدأ ثورة إصلاح داخلية، تمكن خلالها من إحداث تغييرات، رسمت ملامح المستقبل، ليس فقط لإثيوبيا، بل لمنطقة القرن الأفريقي، وخلال العام نفسه استطاع (أبي أحمد) أن يحقق أعظم إنجازاته بإعادة الهدوء والاستقرار إلى إثيوبيا، التي عانت من اضطرابات داخلية وشعبية لمدة ثلاث سنوات، وكان إنجازه الأكبر هو الإصلاحات الداخلية الواسعة التي أعاد خلالها هيكلة هيئات ومؤسسات الدولة الديمقراطية، وتمكين النساء الإثيوبيات، وإطلاق سراح المعتقلين وسجناء المعارضة، إضافةً إلى شطْب حركات المعارضة المسلحة من قائمة الجماعات الإرهابية في البلاد.

لم تستمر فترة الإصلاحات الداخلية كثيرًا؛ إذ ظهر عدة تحديات لم تكن وليدة اللحظة؛ نظرًا لأن طبيعة الدولة تشهد فترات كثيرة من حالات عدم الاستقرار، فقد عكس (أبي أحمد) طوال فترة تولّيه منصب رئيس الوزراء حتى الآن عملية التحول الديمقراطي في البلاد بشكل سلبي، وأضعف الاقتصاد، كما عانى الإثيوبيون من توتر وعنف على أوسع نطاق، وشهدت إثيوبيا عدة صراعات داخلية في فترة حكم (أبي أحمد) كان لها علاقة طردية بعملية الاستقرار السياسي، و تأتي موجة الأزمات والصراعات الداخلية في إثيوبيا، نتيجةً طبيعيةً للتحديات التي طالما تراكمت طوال العقود الماضية، في ظل فشل الحكومات الإثيوبية المتعاقبة في إيجاد سبل لمعالجتها؛ للحيلولة دون تفاقمها، وتتمثل أبرز الصراعات الداخلية في الآتي :

أولًا: الصراعات العرقية "أكثر العرقيات تصادمًا"

توصف إثيوبيا بأنها "متحف الشعوب" وفقًا لوصف المؤرخ الإيطالي "كونتي روسي"؛ لكثرة الإثنيات والعرقيات الموجودة بها، ورغم ذلك لا تُعدُّ الصراعات العرقية وليدة اللحظة في إثيوبيا، ولكن مستويات العنف التي تشهدها الدولة اليوم مُقْلِقَةٌ للغاية؛ إذ تتكون إثيوبيا من تسعة أقاليم عرقية ذات حكم ذاتي، مع وجود العديد من القوميات في إثيوبيا، فضلًا عن التمايز اللغوي يُعدُّ من أبرز أسباب الخلافات في البلاد، ويُوجد في هذا البلد نحو ١٠٠ لغة.

قامت النخب الحاكمة في فترات الحكم السابقة بالتعامل مع قضايا التعدد والتنوع العرقي والثقافي والديني، وفقًا لقناعاتهم السياسية والأيديولوجية، وسارت في مرحلتين مختلفتين:

المرحلة الأولى: وهي "الوحدة المركزية"، واتُّبِعَتْ مُنْذُ الحكم الإمبراطوري، وحاولت الدولة تحقيق الوحدة دون الاعتراف بالتنوع؛ ما أسفر عن خلْق نظام الهيمنة والقمع.

المرحلة الثانية، بعد إعلان دستور ١٩٩٤، اعترفت الدولة بالتنوع العرقي، ولكن التنفيذ كان أبعد ما يكون عن جوهر هذه السياسة، ففشلت في تحقيق الاندماج الوطني.

في عام ١٩٩١، عندما تمت الإطاحة بالنظام العسكري الحاكم في إثيوبيا، قامت الحكومة الجديدة بزعامة "ميليس زيناوي" بهندسة نظام جديد، يقوم على أساس الفيدرالية العرقية، التي تعترف لكل جماعة عرقية بالحكم الذاتي، في إطار المحافظة على وحدة الدولة؛ إذ أكد دستور ١٩٩٤، على أن السيادة تكمن في أُمم وقوميات وشعوب إثيوبيا، وليس في الشعب ككل، ومنح كل قومية أو شعب حق تقرير المصير، بما يصل إلى الانفصال ويشمله.[١١]

مرَّت إثيوبيا بحروب أهلية وعرقية كبيرة، وصلت حدَّ المذابح، وانتهى ذلك بالوصول لنظام فيدرالي يسمح لكل عرقية بالحكم في مناطق نفوذها، وتم إنشاء ٩ أقاليم إثنية، لكن رغم ذلك لم تتوقف الاضطرابات، فقد اتخذ التنوع العرقي شكله الحالي من التوسعات الإقليمية في القرن التاسع عشر، فقد كانت:

الأورومو، بالرغم من أنهم يشكلون نسبةً كبيرةً من سكان إثيوبيا، لكنهم لم يسيطروا على السلطة إلا في فترة الحكم الحالية المتمثلة في "أبي أحمد".

الأمهرة، هم الحكام التقليديون في عهد الملكية الإثيوبية، التي انتهت بالإطاحة بالإمبراطور "هيلا سيلاسي" بدعم من الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٧٤، وهي ثاني أكبر مجموعة عرقية في إثيوبيا، وتزعم التهميش السياسي بشكل متزايد.

سكان تيجراي، يشكل سكان تيجراي بنسبة قليلة من السكان، لكنهم هيْمنوا على السياسة والحكم منذ أن أطاح متمردو تيجراي بقيادة "ميليس زيناوي" بالزعيم العسكري الماركسي "منغصة هايلي مريم" في عام ١٩٩١، و يرفض مسؤولو تيجراي مزاعم السيطرة المطلقة على الائتلاف الحاكم للجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي(EPRDF)، لكنهم يعترفون بضرورة توسيع الحيِّز السياسي.

الصوماليون، يتمركزون في منطقة أوجادين، كما ينتشرون في أنحاء البلاد، وهي من المناطق المتنازع عليها بين الصومال وإثيوبيا، فلديهم تاريخ من التمرد الانفصالي ضد "أديس أبابا"، والذي يُغذَّى من الاستياء إلى حد كبير من انخفاض مستوى التنمية.

11- United Nations High Commissioner for Refugees. “Constitution of the Federal Democratic Republic of Ethiopia.” Refworld. Accessed August 1, 2021. available at: https://www.refworld.org/docid/3ae6b5a84.html.

قبل فترة حكم "أبي أحمد"، خلال حكم قبائل التيجراي، وهم أقلية، سـيطروا على كل الأقاليم الإثنية الأُخرى، ودخلوا في نزاعات مع قبائل الأمهرة، والأورمو، لكن بعدها حدث انقلاب على قبائل التيجراي، وجاءت استقالة "هايلي مريم ديسـالين" غير المتوقعة في أعقاب الاضـطرابات بالدولة الواقعة في القرن الأفريقي، أثارتها في البداية معارضة في منطقة أوروميا الوسطى لخطة تنمية حضرية.

تسير إثيوبيا الآن على حبل مشدود سياسيًّا مع اندلاع التوترات العرقية؛ إذ يوجد خلاف بين الطرفين، اعتادت عرقية الأورومو الشكوى من الاضطهاد الحكومي ضدها لعقود، وقادت احتجاجات مناهضة للحكومة السابقة على مدار ثلاث سنوات حتى إسقاطها، واندلعت أحداث و موجة من الاشتباكات العرقية مجددًا، بسبب مقتل المغني والناشـط الحقوقي (هاتشـالو هونديسـا) في أديس أبابا، في أواخر يونيو ٢٠٢٠، كانت أغاني هاشـالو تركز في أغلب الأحيان على حقوق عرقية الأورومو في البلاد، وتحوَّلت إلى أناشـيد تصـدح بها الحناجر في موجة من الاحتجاجات التي قادت إلى سقوط رئيس الوزراء السابق في ٢٠١٨، تتعلق الخلافات الحالية بين القوميات المتعددة في إثيوبيا بطبيعة المشروع الإصلاحي الذي يحمله (أبي أحمد).

تزايد النفوذ السـياسـي لأمهرة: كان (أبي أحمد) قادرًا على العمل بأسـلوب داخلي، من خلال اسـتبعاد قومية الأورومو واتباع حليفه الجديد وهي قبيلة الأمهرة، والتي اكتسـبت شـهرة بعد حرب التيجراي، خاصـةً بعد الاسـتيلاء على بعض الأراضـي بجنوب وغرب الإقليم، كما نجح (أبي أحمد) في توظيفها من *خلال* القوات الخاصـة والميليشيات المحلية في تأجيج وإخماد بعض النزاعات الدائرة في بعض المناطق مثل (ميتيكل وبني شـنقول-جوموز وغرب أوروميا)؛ ما أدى إلى تفاقم حدة الأحداث بين الجنسـيات والمناطق الإثيوبية؛ نتيجة التنافس والاختلافات العرقية، وشعور بعضها بالمظلومية التاريخية مثل أورومو.

التهميش السياسي والاقتصادي: تعرضت بعض الجماعات العرقية تاريخيًّا لتمييز اقتصادي سلبي في البلاد مثل أورومو، وبعض المناطق الإثيوبية على غرار الريف، في ظل محدودية الموارد وعدم الاسـتفادة من الاسـتثمارات الزراعية، وارتفاع قيمة الضـرائب، وهو ما يُغذَّى من عدم المسـاواة في الفرص الاقتصـادية بين الريف والحضـر، يأتي ذلك وسـط تراجُع واضـح للاقتصـاد الإثيوبي؛ لأسـباب متعددة، منها عدم الاسـتقرار السـياسـي والأمني في البلاد، وتفشِّـي جائحة (كوفيد-١٩) التي عطَّلت الاقتصـاد الدولي، وأدَّت لتراجع تدفق الاسـتثمارات الأجنبية، فقد تزايد إجمالي الدين العام الإثيوبي من ١٣.٧ مليار دولار في عام ٢٠١١، إلى ٥٤.٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، كما تُعاني البلاد من معدلات تضـخُّم عالية، ونقص في النقد الأجنبي، الأمر الذي يُهدِّد بانهيار قدرات الاقتصاد المتراجع بطبيعة الحال.

نص مادة ٣٩ من دستور ١٩٩٤ : تمثل المادة التي نصَّت على حرية الأقاليم والقوميات الإثيوبية بالحق في الحكم الذاتي والانفصال في بعض الأحيان[١٢]، مصدر تهديد للاستقرار الداخلي في البلاد، ومثار قلق بالنسبة لنظام (أبي أحمد)، الأمر الذي قد يدفعه إلى إجراء تعديلات مستقبلًا عقب تجديد ولايته بعد فوز حزبه بانتخابات يوليو ٢٠٢١، ففي جنوب إثيوبيا، تطالب قومية "ولايتا" بالحكم الذاتي، خاصةً بعد نجاح قومية "سيداما" في إقامة إقليمها الذاتي، وقد صوَّت مجلس ممثلي منطقة ولايتا بالإجماع لصالح الحكم الذاتي في ١٩ ديسمبر ٢٠١٨، إلا أن الحكومة الفيدرالية قد تغاضت عنه ولم يتم إحالته إلى المجلس الانتخابي الوطني، فانطلقت بعض التظاهرات التي أفضت إلى أعمال عنف؛ ما دعا السلطات الأمنية إلى اعتقال عدد من المتظاهرين والمسؤولين المحليين في المنطقة.

تبدأ القوميات الرئيسية بالتفكك والمطالبة بالانفصال؛ لأن الصراع العرقي هو صراع بسط سلطة ونفوذ على الموارد الاقتصادية والامتيازات السياسية، ومن تلك الانطلاقة، تُعدُّ الفيدرالية الإثيوبية حالةً شاذَّةً في العالم؛ لأنها هي الفيدرالية الوحيدة التي سمحت دستوريًّا لأعضائها بالانفصال.

ثانيًا: الصراع القبليّ "اشتعال الحرب في "التيجراي"

يعود أساس هذا الصراع في تيجراي والتدخل المرجح لإريتريا فيه إلى انهيار تحالفٍ دام سبعة عشر عامًا، خلال القرن الماضي بين "جبهة تحرير تيجراي، و الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا" اللتين خاضتا حربًا للإطاحة بنظام الرئيس السابق "منجيستو هيلا مريام" عام ١٩٩١، وبعد الإطاحة به، بدأت إريتريا بالمطالبة بترسيم الحدود بين البلدين، كما شَرَعت في إعادة إصدار عُمْلتها الوطنية القديمة الخاصة بها "النقفة"، بدلًا من العملة الإثيوبية؛ بدعوى دعم استقلالها الاقتصادي، وإلى جانب ذلك، دبَّت الخلافات بين البلدين، بشأن رسوم استخدام الموانئ الإريترية، من قبل إثيوبيا والتجارة العابرة للحدود، وعلى امتداد الحدود بين البلدين، البالغ طولها ألف كيلو مترًا، انفجر فجأةً صراعٌ مدمّر خلال جولتين، بدأت الأولى في ٦ مايو ١٩٩٨ والثانية في ١٨ يونيو ٢٠٠٠.[١٣]

12- Constitute project, “Ethiopia's Constitution of 1994”, p15, Accessed 2 August, 2021, available at: https://bit.ly/3tBTnaq.

13- Murphy. D, Sean. “The Eritrean-Ethiopian War (1998-2000),” October 4, 2006. Acessed Augsut 2 ,2021. available at: https://bit.ly/2VERe1m.

تولى (أبي أحمد) منصـــب رئيس الوزراء، وســرعان ما قام بعقد اتفاق ســلام مع رئيس إريتريا؛ لينهي حربًا دامت عشرين عاما لجبهة تحرير تيجراي؛ إذ رحبت الجبهة بهذا الاتفاق، لكن هواجسها لم تتبدد حيال اندفاع (أبي أحمد) نحو إريتريا، في وقت لا تزال الجبهة الداخلية لإثيوبيا تتصـــدع، بما في ذلك قومية الأوروم التي ينتمي إليها (أبي أحمد)، رأى قادة التيجراي أن اتفاق السلام جاء على مصالح الإقليم.

اندلع الصـــراع في تيجراي في ٤ نوفمبر ٢٠٢٠، عندما أمر رئيس الوزراء الإثيوبي (أبي أحمد) بشـــنِّ هجوم عســـكري ضـــد القوات الإقليمية في تيجراي؛ ردًّا على هجوم وقع على قاعدة عســـكرية تأوي قوات حكومية هناك، حسـب زعمه ، جاء التصـعيد بعد شـهور من الخلاف بين حكومة (أبي أحمد) وقادة الحزب السـياسـي المهيمن سـابقًا بزعامة تيجراي لما يقرب من ثلاثة عقود، كان الحزب في مركز السـلطة قبل أن يتم تهميشـه من قبل حكومة (أبي أحمد)، الذي تولَّى منصبه في عام ٢٠١٨، ولكن عندما قاوم التيجراي القوات الإثيوبية، اندلعت الأزمة السياسية إلى حرب.

أنشأ (أبي أحمد) حزبًا جديدًا "حزب الازدهار"، وأقال قادة حكومة تيجراي الرئيسيين المتهمين بالفساد والقمع، و في غضون ذلك، أنهى (أبي أحمد) نزاعًا إقليميًا طويل الأمد مع إريتريا المجاورة على حساب مصالح إقليم التيجراي، وبالرغم من أن هذه التحركات حازت على إشادة شعبية (أبي أحمد)، لكنها تسببت في عدم ارتياح في التيجراي، رأى زعماء تيجراي أيضًا أن إصلاحات (أبي أحمد) هي محاولة لمركزية السلطة وتدمير النظام الفيدرالي في إثيوبيا، و وصل الخلاف إلى ذروته في سبتمبر ٢٠٢٠، عندما تحدى التيجراي الحكومة المركزية لإجراء انتخابات إقليمية خاصـــةٍ بها، بينما قامت الحكومة المركزية بتأجيل الانتخابات الوطنية؛ بســـبب (فيروس كورونا)، ولكن عمدت الجبهة إلى إجراء انتخابات عامة في الإقليم، متحديةً بذلك تعليمات الحكومة المركزية بتأجيلها إلى ما بعد انتهاء جائحة كورونا، وكان رفض الجبهة لتلك التعليمات بمبرر أن التأجيل يهدف إلى إطالة أَمَدِ فترة رئاسة (أبي أحمد).

ومن جانبه، فقد اندفع (أبي أحمد) إلى المواجهة العســكرية، رافضًـــا الوســـاطات الأفريقية والدعوات الدولية لإنهاء الحرب والعودة إلى الحوار والتفاوض، على مدى الأشـــهر الثمانية الماضـــية، أدَّى الصـــراع إلى مقتل الآلاف وتشـــريد ١.٧ مليون شـــخص، وأدَّى إلى اتهام (أبي أحمد) بارتكاب فظائع – بما في ذلك التطهير العرقي والعنف الجنسي المُروِّع – التي ارتكبتها في الغالب القوات الحكومية وحلفاؤها من القوات الإريترية.

إلى جانب تصـــاعد العنف العرقي في أجزاء أُخرى من إثيوبيا، بما في ذلك أوروميا، المنطقة الأكثر اكتظاظًا بالســـكان، أثارت حرب التيجراي المخاوف من حدوث أزمة أوســـع مع احتمال تمزيق إثيوبيا وانتشـــارها إلى البلدان المجاورة؛ ما يؤدي إلى زعزعة استقرار القرن الأفريقي بأكمله.

على هامش الحدود السودانية الإثيوبية، تصاعدت مؤخرًا وتيرة النزاع بين السودان وإثيوبيا، حول منطقة الفشقة الحدودية، وهو خلاف قديم بدأ منذ القرن الماضي، تكررت الاضطرابات العسكرية بين السودان وإثيوبيا بمناطق الفشقة الحدودية، في ظل عدم ترسيم الحدود بين البلدين بشكل كامل، وعلى مدار سنوات، استثمر مواطنون إثيوبيون هذه الوضعية السائلة في زراعة مساحات واسعة من أراضي الفشقة، دون موافقة الجانب السوداني، ولم تتوقف الاضطرابات رغم اعتراف (أبي أحمد) بمخرجات اتفاق ١٩٧٢، بين حكومتي البلدين الذي يقضي بتبعية المنطقة للسودان، ويتهم السودان الجيش الإثيوبي بدعم جماعات مُسلحة إثيوبية تُدعى "الشفتا" في القيام بأعمال خطف ونهب لمُزارعين سودانيين؛ بغرض إبعادهم عن المنطقة لصالح عناصر قبائل الأمهرة الإثيوبية.

في ظل تركيز الحكومة الإثيوبية على عمليتها العسكرية ضد إقليم التيجراي، عَمد السودان إلى تحسين موقفه التفاوضي على صعيد النزاع الحدودي مع إثيوبيا، وقام بتعميق وجوده العسكري في أراضي الفشقة المُتنازع عليها بين البلدين، ولكن حاول الجانب الإثيوبي تقويض فرص نجاح التحركات السودانية؛ حرصًا على مصالح قبائل الأمهرة، وقادت هذه التطورات إلى إعادة إلقاء الضوء على ملف ترسيم الحدود بين البلدين؛ بشكل قد يقود إلى وضع حلٍّ نهائيٍّ للنزاع، أو تعزيز الوجود العسكري السوداني بالمنطقة على أدنى تقدير، وهذا ما حدث بالفعل؛ حيث أعلن قائد اللواء الخامس للقوات المسلّحة السودانية بأم براكيت، "وليد أحمد السجان"، عن استرداد ٩٥٪ من أراضي الفشقة الحدودية مع إثيوبيا في أبريل ٢٠٢١، وأكد استقرار الأوضاع الأمنية بالمناطق "المحررة" في الفشقة.

سيزيد هذا التغير من التحديات الاقتصادية التي تواجهها إثيوبيا؛ إذ كانت تلك الأراضي تتمتع بأهمية سياسية واقتصادية كبيرة بالنسبة لإثيوبيا؛ حيث أرضها الخصبة، مع الأنهار الرئيسية المُطلّة على المنطقة، تُعدُّ أراضي الفشقة بمثابة إضافة كبيرة بالنسبة لاقتصاد إثيوبيا، وخاصةً في ظل فترات الصراع الداخلية في الدولة التي أثَّرت على معدلات الاقتصاد بشكل سلبي.

ثالثًا: الصراع الإثيوبي على شجرة الصراعات

باستخدام أداة شجرة الصراع، وهي أداة تحليلية تقوم بتحليل المشكلات الأساسية في النزاع؛ لتصور أسباب وتأثيرات كل مشكلة، يتم استخدام مخططٍ شجريٍّ للجذور (يمثل الأسباب الجذرية) والجذع (المشكلة الأساسية) والفروع (التأثيرات) للصراع.

تتمثل الأسباب الجذرية للصراعات الداخلية في إثيوبيا حول فيدرالية الدولة؛ إذ يسمح دستور ١٩٩٤ بحُرية الأقاليم والقوميات الإثيوبية، ويُعطي الحق في الحكم الذاتي والانفصال في بعض الأحيان، يدور الصراع

العرقي في إثيوبيا على مدار التاريخ على النفوذ والموارد، وسط خلافات سياسية، تعكس الضغائن والإحساس بالظلم والاضطهاد بين العرقيات.

تتراوح المشكلة الأساسية المتصاعدة على الساحة حول سياسة (أبي أحمد) مع الأمهرة، وتزايد النفوس السياسي للمهرة على حساب قبيلة الأورمو، فضلًا عن مقتل المغني والناشط الحقوقي المشهور "هاشالو هونديسا"، الذي أشعل غضب الأورمو، كما أدَّى قرار (أبي أحمد) بتأجيل الانتخابات في العام الماضي؛ بسبب كورونا إلى غضب إقليم التيجراي، الذي رأى أنها ذريعة لمد فترة حكومة (أبي أحمد)، وقام الإقليم بمعاندة القرار عن طريق البدْء في الانتخابات في موعدها المحدد، وهذا ما أثار غضب (أبي أحمد)؛ إذ أرسل قوات عسكرية إلى التيجراي.

جاء الصراع مصحوبًا بعدد من النتائج؛ إذ اشتعلت موجة من المظاهرات في أنحاء عديدة في الدولة، وعمليات تطهير عرقي واغتيال واعتقال تعسفي، فضلًا عن تدهور حالة حقوق الإنسان وتشريد الآلاف من الإثيوبيين شكل (٢)[١٤] شجرة الصراع في إثيوبيا:

١٤ – اعداد الباحث

المحور الثالث: المدى الزمني للصراع

أولًا: أهم محطات الصراع العرقي

توضح النقاط التالية، أهم محطات الصراع العرقي في فترة بداية (٢٠١٨ حتى منتصف ٢٠٢١):

- حكومة جديدة

اختار ائتلاف الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية "أبي أحمد" رئيسًا للائتلاف في مارس ٢٠١٨؛ ما يجعله رئيسًا للوزراء بشكل تلقائي، خلفًا لرئيس الوزراء السابق "هايلي مريام ديسالين"، الذي أعلن استقالته بعد اندلاع أعمال عنف واحتجاجات مناهضة للحكومة؛ بسبب نزاع بين مواطنين، غالبيتهم من عرقية أورومو– أكبر الطوائف العرقية في إثيوبيا– والحكومة.

قام (أبي أحمد) في بداية حكمه بعدد من الإصلاحات، ولكن عارض الأورومو سياسته؛ إذ شعروا بتهميش (أبي أحمد) لهم، ومساندته للمهرة، واشتعل فتيل الأزمة في الاشتباكات الإثيوبية في أكتوبر ٢٠١٩، حين اندلعت سلسلة من الاحتجاجات العنيفة في جميع أنحاء البلاد، و تركزت في منطقة أورومو في إثيوبيا، ابتداءً من ٢٣ أكتوبر ٢٠١٩، واعتُقل الناشط "جوار محمد المالكي" لمزاعمه؛ ما أدى إلى اندلاع سلسلة من الاحتجاجات العنيفة بالبلاد؛ ما أسفرت عن مقتل ٦٧ شخصًا على يد الغوغاء الذين استهدفوا الأقليات العرقية والدينية داخل أديس أبابا وديرة داوا ومنطقة هراري وغيرها. [١٥]

- مقتل المغني والناشط الحقوقي (هاتشالو هونديسا)

اندلعت اشتباكات عرقية مجددًا؛ لمقتل المغني والناشط الحقوقي "هاتشالو هونديسا" في أديس أبابا في أواخر يونيو ٢٠٢٠، كان هاتشالو ناشطًا من أجل حقوق الأورومو، يبلغ من العمر ٣٤ عامًا، وقام بدوره منتقدًا لـ(أبي أحمد)، بعد أن كان من أقوى أنصاره.

15- Negari, Tiksa, and Giulia Paravicini. “Protests Spread AFTER STAND-OFF at Ethiopian ACTIVIST'S HOME.” Reuters. Thomson Reuters, October 23, 2019. Acessed August 2,2021available at: https://reut.rs/3k4tlcQ.

تلا اغتيال "هاتشـــلو" عنف عرقي حول العاصـــمة ودولة أوروميا الإقليمية؛ حيث قُتل ما لا يقل عن ١٦٦ مواطنًا، و تم إغلاق الإنترنت أيضًا في جميع أنحاء إثيوبيا، وهو تكتيك شائع تستخدمه الحكومة؛ لمنع انتشار العنف في جميع أنحاء البلاد. [١٦]

لم يتوقف الأمر في أوروميا فقط، بل حدث هجوم دموي في بني شنقول في ديسمبر ٢٠٢٠، أسفر عن مقتل أكثر من ٢٠٠ مدني، وذلك بعد يوم من زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي (أبي أحمد) للمنطقة، وشهدت في مطلع يناير الماضـي مجزرة راح ضـحيتها العشـرات من الأبرياء في هجوم لجماعة مسـلحة، نتج عنها إعلان وزارة الدفاع الإثيوبية فرض حظر تجول، وقيودًا أمنية مشددة في المنطقة. [١٧]

- حالة طوارئ في الأمهرة

اندلعت أعمال عنف لأول مرة في منطقتي شـمال شـيوا بإقليم أمهرة، عندما أُصـيب (إمام) برصـاصـة على أعتاب مسجده في مدينة أتاي بمنطقة شمال شيوا ١٩ مارس ٢٠٢١، وسرعان ما انتشر العنف إلى البلدات المجاورة وصـولاً إلى المركز الإداري لمنطقة أوروميا، أسفرت الاشـتباكات بين قومية الأمهرة والأوروموا، وهما المجموعتان العرقيتان الرئيسـيّتان في إثيوبيا، عن مقتل أكثر من ٣٠٠ شـخص في شـهر مارس، أصـدر المجلس الأعلى للشـؤون الإسـلامية في إثيوبيا بيانًا بعد أيام من مقتل إمام مسـجد في منطقة أورومو، داعيًا حكومة (أبي أحمد) إلى احترام حُرْمة دور العبادة، وتحمل مسؤوليتها في حفظ الأمن والسلام[١٨].

وصـل الوضْـع إلى ذروته في ولاية الأمهرة في ١٨ أبريل ٢٠٢١، واصـطُحِب باحتجاج الآلاف في العاصـمة الإقليمية "بحر دار"، والبلدات والمدن المجاورة (ديبري ماركوس، ويلديا، وديســي)، ارتفع عدد القتلى في هذه

16- “Hachalu Hundessa: Ethiopia Singer's Death Unrest Killed 166.” BBC News. BBC, July 5, 2020. Acessed August 2,2021. available at: https://bbc.in/3Ebnomy

17- Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères. “Ethiopia – Attack on Civilians in The Benishangul-Gumuz Region (23 Dec. 2020).” France Diplomacy - Ministry for Europe and Foreign Affairs. Accessed August 2, 2021. available at: https://bit.ly/3tCOiPk.

18- AfricaNews. “300 Killed in March Outbreak of Ethiopia Ethnic Violence, Says Official.” Africanews. Africanews, April 9, 2021. Acessed August 2,2021. available at: https://bit.ly/3C1l27G.

الاشتباكات بين أكبر المجموعات الإثنية – الأورومو والأمهرة – إلى أكثر من ٥٠ شخصًا، وأعلنت الحكومة حالة الطوارئ بالولاية في ٢٠ أبريل ٢٠٢١. [١٩]

شملت الاحتجاجات مدينة جندر التاريخية، وكذلك ديبري بيراهن وتابور وكوبول وكمبولتنا وأديت، ومع ذلك، فقد تحولت الاحتجاجات بشكل متزايد إلى أماكن يغتنم فيها الآلاف الفرصة للتعبير عن استيائهم من حزب "الازدهار" ورئيس الوزراء (أبي أحمد) وغيرهم من كبار المسؤولين الفيدراليين والإقليميين في إقليمي (الأمهرة وأورومية).

- تطهير عرقي

بعد موجة مستمرة من الاحتجاجات والاشتباكات الإثنية، أكَّدت لجنة حقوق الإنسان الإثيوبية في تقرير لها في ٢٢ أبريل ٢٠٢١، أن جماعة مسلحة سيطرت على مقاطعة في غرب إثيوبيا؛ ما أسفر عن مقتل مدنيين واختطاف موظفين عموميين، إضافةً إلى ذلك، شَهدت ولايات أمهرة وأورومية احتجاجات، بناءً على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وخاصةً لقومية الأمهرة، ومذابح القتل والإبادة الجماعية التي حدثت مؤخرًا، وانتقد المتظاهرون سياسات حزب "الازدهار" الحاكم (OPP) بقيادة (أبي أحمد)، ومُمارسات جيش تحرير الأورومو (OLA) ضد جماعة الأمهرة والمسيحيين الأرثوذكس. [٢٠]

تدور إشكالية المدى الزمني للصراع العرقي حول الرؤية التوسعية للمهرة منذ القدم، فتتحالف قومية الأمهرة مع رئيس الوزراء (أبي أحمد)؛ بهدف استعادة المركزية في إثيوبيا، ويُعدُّ ذلك هو السبب الأساسي لشنِّ الحرب على إقليم التيجراي؛ للقضاء على أقوى إقليم يدافع عن الدستور الإثني الفيدرالي، تتلاقى رؤية (أبي أحمد) والأمهرة في هدف رئيسي، وهو استعادة الدولة المركزية، التي تلغي النفوذ المستقل للأقاليم، واستعادة النموذج المركزي الذي ظل سائدًا تحت حكم الأمهرة منذ عهد الأباطرة، حتى الحكم العسكري بقيادة منجيستو، الذي

19 – Crisis24. "Ethiopia: Authorities Declare State of Emergency in Southern Part of Amhara Region in Response to MID-APRIL Communal Violence." GardaWorld. GardaWorld, April 20, 2021. Acessed August2,2021. available at: https://bit.ly/3tACMUB.

20– "Ethiopia Rights Commission Said Armed Group Has Taken Control of County." Ahram Online, April 22, 2021. Acessed August2,2021. available at: https://bit.ly/3z668vk.

أطاحت به الجبهة الشعبية لتحرير شعب تيجراي عام ١٩٩١، واستمرت في السلطة بدلًا من الأمهرة حتى عام ٢٠١٨.

يعكس المدى الزمني السابق، مدى تصاعد القضايا العرقية في إثيوبيا؛ إذ خلف دستور ١٩٩٤ وراءه عددًا من الآثار، بالرغم من كونه يهدف إلى المعالجة الجذرية للمسألة القومية؛ حيث يحفظ هذا النموذج وحدة البلاد من جانب، ويلبي طموح القوميات نحو الحكم الذاتي، من جانب آخر، ينص على تعددية المجتمع، وحق القوميات المختلفة في تنمية هويتها وإدارة شؤونها، إلا أن العكس تم حدوثه.

كانت المناوشات الدائمة بين العرقيات مصحوبةً بتهديد داخلي في الدولة، وازداد فتيل الصراع في فترة حكم (أبي أحمد) الحالية بشكل كبير؛ بسبب مقتل المغني والناشط الحقوقي "هاتشالو هونديسا" في أديس أبابا في أواخر يونيو ٢٠٢٠، وتلا ذلك عمليات تصعيد عرقي كبير بالبلاد، خاصةً الأورموا والأمهرة، مخلِّفة وراءها عددًا من القتلى والمصابين وعمليات اختطاف ومذابح قتْل وإبادة جماعية، تندد بتدهور حالة حقوق الإثيوبيين.

ثانيا: خط المدى الزمني للصراع العرقي

تُستخدم أداةُ الخط الزمني للصراع في تحليل الصراعات عن طريق عرض المدى الزمني، وأهم المحطات التي ساعدت في تصعيد أو في تهدئة الصراع، ويمثل الشكل الآتي خط المدى الزمني للصراع العرقي في إثيوبيا، بدايةً من فترة (٢٠١٨ – حتى الآن)

شكل ٣ الخط الزمني للأحداث (٤)[٢١]

ثالثًا: أهم محطات الصراع القبلي

٢١ – اعداد الباحث

توضح النقاط التالية أهم محطات الصراع العرقي في فترة بداية (٢٠١٨ حتى الآن):

- حكومة جديدة

وقَّعت إثيوبيا وإريتريا اتفاقية سلام؛ لإنهاء عقدين من الحرب في ٢٠١٨، و حسم الاتفاق نزاعًا حدوديًا، بعد أن تولَّى رئيس الوزراء الإثيوبي (أبي أحمد) منصبه، وقبل قرار الحدود الصادر عن اللجنة المستقلة لعام ٢٠٠٢، قُوبِل بتفاؤلٍ هائلٍ في كلا البلدين، ومن قِبَلِ المراقبين الدوليين، ولكن رأى قادة التيجراي أن اتفاق السلام جاء على مصالح الإقليم[٢٢].

تأزَّم الوضع بين التيجراي و (أبي أحمد)، عقب قرار (أبي أحمد) بتأجيل الانتخابات الإثيوبية؛ حيث قام في مارس ٢٠٢٠ بتأجيل الانتخابات الإثيوبية عن موعدها المقرر في أغسطس ٢٠٢٠، في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، ولكن أجرى إقليم تيجراي بشمال إثيوبيا انتخابات في سبتمبر ٢٠٢٠، في عرْض للتحدي لرئيس الوزراء (أبي أحمد)، الذي وصف التصويت الإقليمي بأنه غير قانوني .

جاء دخول القوات العسكرية للجيش الفيدرالي في ٤ نوفمبر ٢٠٢٠ ردَّ فعل، حين أمر (أبي أحمد) بردّ عسكريٍّ على هجوم وصفه بأنه "غادر"، وقال: إنه استهدف معسكرات الجيش الفيدرالي في تيجراي، وحمَّل (جبهة تحرير شعب تيجراي) المسؤولية، ولكن نفَت جبهة تحرير شعب تيجراي، التي هيْمنت على الحياة السياسية في إثيوبيا لنحو ثلاثة عقود إلى أن وصل (أبي أحمد) إلى السلطة، وأعلنت الجبهة، أن ما يُشاع عن هجوم تعرضت له القوات الإثيوبية في تيجراي، هو مجرد ذريعة لغزو الإقليم[٢٣].

- تصاعُد الصراع

تصاعد الصراع في التيجراي عقب دخول القوات الإريترية إلى الإقليم، أرسلت إريتريا المجاورة – التي وقَّع معها (أبي أحمد) اتفاقية سلام في العام ٢٠١٨، نال إثْرَها جائزةَ نوبل للسلام- قوات إلى تيجراي في نوفمبر ٢٠٢٠؛ لمؤازرة القوات الإثيوبية، ولكن نفَت أديس أبابا ذلك .

22- Negari, Tiksa, and Giulia Paravicini. “Protests Spread AFTER STAND-OFF at Ethiopian ACTIVIST'S HOME.” Reuters. Thomson Reuters, October 23, 2019. Acessed August 2,2021. https://reut.rs/3k8q0K2 ز

23- “Tigray Crisis: Ethiopia Orders Military Response after Army BASE SEIZED.” BBC News. BBC, November 4, 2020. Acessed Auguts 2,2021https://bbc.in/399xbel.

عزَّز وجود ميليشيات "إريتريا" بجانب قوات (أبي أحمد) إلى تحقيق نصر لصالح (أبي أحمد)، فقد أعلن (أبي أحمد) أن قواته تتقدم باتجاه "مكيلي" عاصمة الإقليم، واستهدف قصف عنيف "مكيلي" في ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٠[٢٤].

- تطهير عرقي

اتهمت منظمة العفو الدولية قوات إريترية في فبراير ٢٠٢١، بقتل مئات المدنيين في بلدة أكسوم في نوفمبر ٢٠٢٠، ووصل الأمر إلى ذروته عقب شنِّ غارة جوية في توغوغا في ٢٢ يونيو، قُتِل على إثْرها ٦٤ شخصًا على الأقل، وجُرح ١٨٠ آخرون، وأثارت تلك الغارة ردودًا عنيفةً من المجتمع الدولي، الذي أدان بسياسة وتدخل (أبي أحمد) في التيجراي[٢٥].

- إعلان التهدئة

أطلقت الحكومة التي سيطرت على "مكيلي" في نوفمبر ٢٠٢٠، بعد أن رفض متمردون من التيجراي الإصلاحات السياسية، واستولوا على قواعد للجيش، ونُودِي بـ"وقف لإطلاق النار لأسباب إنسانية" في المنطقة في ٢٨ يونيو، وأشاد بيان صادر عن حكومة ولاية تيجراي الوطنية بـ "النصر المذهل"، وأكد البيان أن "مكيلي" أصبح الآن تحت السيطرة الكاملة لقوات دفاع التيجراي[٢٦].

- أزمة المجاعة

بالرغم من إعلان التهدئة، إلا أن الوضع مازال متدهورًا في إقليم تيجراي، لا سيما بعدما دمرت القوات الإثيوبية جسرين حيويين لنقل المساعدات إلى تيجراي، يواجه أكثر من ٤٠٠ ألف شخص المجاعة وبات ١,٨ مليون آخرين على عتبة المجاعة؛ إذ تم منْع ٣،٨٠٠ طن من الغذاء من الوصول إلى تيجراي،

24,"Tigray Crisis: Ethiopia Orders Military Response after Army BASE SEIZED." BBC News. BBC, November 4, 2020. Acessed Auguts 2,2021. available at: https://bbc.in/392Z9sw.

25 "Ethiopia: Investigation Reveals Evidence That Scores of Civilians Were Killed In Massacre In Tigray State." Amnesty International, August 12, 2021. https://bit.ly/3A8IfEE.

26 "Ethiopia's Tigray conflict: Street celebrations as rebels seize capital." BBC News, BBC, June 29,2021. Acessed 2 August, 2021. https://bbc.in/393QOVm

بحســـب بنك الغذاء العالمي، وأكَّد برنامج الأغذية العالمي في بيان في ٢ يوليو، أن إثيوبيا لم تســـمح برحلات جوية تحمل مساعدات الأُمم المتحدة أو غيرها من المساعدات إلى المنطقة منذ ٢٢ يونيو[٢٧] .

- شروط

اشترط المتمردون في منطقة تيجراي الإثيوبية في ٤ يوليو ٢٠٢١، بوجوب الاعتراف بهم كحكومة شرعية قبْل قَبُولِ أيِّ وقْفٍ لإطلاق النار، وكان انسحاب القوات الإريترية شرطًا مسبقًا آخر في قائمة طويلة من الشـروط، وكانت السـلطات في أديس أبابا قد أعلنت في وقت سـابق وقف إطلاق النار من جانب واحد، تزامنًا مع اســتعادة المتمردين معظم المنطقة، وفرار المســؤولين الحكوميين، وترفض حكومة (أبي أحمد) في أديس أبابا – حتى الآن– التفاوض مع قادة جبهة التحرير الشعبية لتحرير تيجراي، وتصنف الجماعة "منظمة إرهابية".[٢٨]

- تصاعُد جديد

في ١٣ يوليو، شـنَّت القوات المتمردة في إقليم تيجراي هجومًا جديدًا، وأعلنت أنها سـيطرت في الجنوب على (ألأمتا)، كبرى مدن المنطقة، وأنها تخوض معارك أُخرى في غرب الإقليم[٢٩].

بينما أصـدرت القوات العسـكرية لجبهة تحرير تيجراي بيانًا، كشـفت فيه هوية أحد أهم أسـراها من القوات الإثيوبية النظامية، قالت الجبهة في بيانها العسكري: إن العقيد أول ياسين، رئيس عمليات القيادة الشرقية للجيش الإثيوبي، في قبضـــة جيش تيجراي، وتحتجز قوات تيجراي نحو ٥ آلاف من القوات الحكومية الإثيوبية التي هاجمت الإقليم، بعد إطلاق سـراح ألف أسـير، مشـيرةً إلى أنها سـتحاكم كبار الضـباط المأسورين لديها.

وقال زعيم الجبهة "جبر مكئيل" في تصـريح له في ٢٧ يوليو: "إن قوات الإقليم الواقع في شـمال إثيوبيا، أطلقت سـراح نحو ألف من جنود القوات الحكومية الذين أسـرتهم خلال المعارك في الآونة الأخيرة، بينما يسـتعد الجانبان للمواجهة على أراضٍ متنازعٍ عليها في غرب المنطقة". وأضـاف: "ما يزيد على ٥٠٠٠

27- Gile, Maggie. “3,800 Metric Tons of Food Blocked from REACHING Tigray, World Food Program Says.” Newsweek. Newsweek, July 2, 2021.Acessed August 2,2021. https://bit.ly/3k52ihu.

28- France 24. “Tigray Rebels Accept 'CEASEFIRE IN Principle' but Set Conditions.” France 24. France 24, July 4, 2021. Acessed August 2,2021. https://bit.ly/3A8hQqu.

(جندي)، لا يزالون معنا، وسنُبقي على كبار الضباط الذين سيخضعون للمحاكمة". ولفت إلى أن "الجنود أُقْتِيدُوا إلى حدود تيجراي الجنوبية مع منطقة أمهرة.[٣٠]

تزايدت إشكالية انفصال إقليم التيجراي عن إثيوبيا، بالرغم من إعلان التهدئة ووقف إطلاق النار، فقد أبدى أهالي الإقليم رغبتهم في تكوين دولة مستقلة، ظهرت بوادر محاولة الانفصال بين إقليم تيجراي والحكومة الفيدرالية بعد تولّي (أبي أحمد) منصب رئيس الوزراء في عام ٢٠١٨؛ نتيجة ثورة شعبية قادتها بعض القوميات في مقدمتها قومية أورومو؛ ما أدَّى إلى استقالة رئيس الوزراء السابق "هيلي ماريام ديسالين"، وترشيح رئيس الوزراء الحالي المنتمي للأورموا، كان التغيير السياسي ضربة موجهة، تهدف إلى تقليص نفوذ قومية التيجراي، التي ظلت موجودة في الحكم منذ تولّي زعيمها رئيس الوزراء الأسبق "ملس زيناوي" السلطة في مايو عام ١٩٩١، بعد إطاحته نظام الرئيس الإثيوبي الأسبق "منغصة هيلا مريام"، شهدت فترة رئاسة (أبي أحمد) تطورات سياسية؛ حيث أسس حزب "الازدهار" كبديل للتحالف السياسي التاريخي (الجبهة الثورية الديمقراطية للشعوب الإثيوبية) – الحزب الحكومي السابق– وأدَّى تأجيله للانتخابات – التي كانت مقررة في أغسطس ٢٠٢٠– إلى احتدام الخلاف.

يتراوح المدى الزمني للحرب في التيجراي بين التصعيد ومحاولات التهدئة، احتدم الصراع في البداية، خاصةً مع دخول الميليشيات الإريترية، واستمر الصراع لمدة سبعة أشهر، شهد فيها الإقليم عمليات واسعة من (الاعتقال التعسفي، الإبادة الجماعية والتطهير العرقي)، فضلًا عن الأزمة الغذائية وقضايا النازحين واللاجئين.

بعد تنديد المجتمع الدولي بالأعمال التعسفية وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة الفيدرالية في إقليم التيجراي، أُعلن عن وقْفٍ لإطلاق النار لـ"أسباب إنسانية" في الإقليم في ٢٨ يونيو، واعتبر المتمردون في التيجراي بأن ذلك كان بمثابة نصر لهم، واشترطوا وجوب الاعتراف بهم كحكومة شرعية، قبْل قَبُولِ أيّ وقْفٍ لإطلاق النار، ولكن يرفض (أبي أحمد) التفاوض مع "جبهة تحرير شعب تيجراي"، وحتى وقف إطلاق النار كان لأسباب إنسانية، بينما يعاني أكثر من ٣٥٠ ألف شخص حاليًّا من المجاعة، وفقًا للأمم المتحدة.

٣٠ – RT العربية، "قوات تيغراي تأسر رئيس عمليات القيادة الشرقية في الجيش الإثيوبي ، تم الدخول ٢٠ يوليو ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3lp7iP4

رابعًا: خط المدى الزمني للصراع القبلي

شكل(٥)[٣١]

[٣١] - اعداد الباحثين

المحور الرابع: من القوى المحركة للنزاع في إثيوبيا؟

أولًا: أبرز القوى الفاعلة في الأحداث المشكلة للصراع

- **صعود "أبي أحمد" ٢٠١٨**

يعتبر صعود "أبي أحمد" إلى سُدَّةِ الحكم أمرًا أثار حفيظة بعض الفئات، كما أثار تأييدًا في شرائح أُخرى، محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، فقد أعلنت الحكومة الإثيوبية حالة الطوارئ؛ تحسبًا لنشوء أيّ حالة من القلق أو الاضطرابات، الناجمة عن صعود أحد الأفراد المنتمين إلى الأورومو إلى السلطة؛ ما يثير غضب وحفيظة القبائل الأُخرى على سبيل المثال، (التيجراي– الأمهرة)، وتولَّت "الجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية الإثيوبية" شؤون البلاد، ممثلةً في قبيلة الأورومو، الذين يحكمون البلاد لأول مرة.

كيف أثَّرت سيكولوجية "أبي أحمد" على طريقة حكمه للبلاد: وِفْقًا لـ(روبرت جرين)، يمتلك النرجسيون العظماء قدرات معتدلة، والكثير من الطاقة الحازمة، ويمكنهم الارتقاء إلى مناصب قوية، وتجذب جرأتهم وثقتهم قدْرًا هائلًا من الاهتمام، وتمنحهم حضورًا أكبر في الحياة، غالبًا ما نفشل في رؤية اللاعقلانية الكامنة في عملية صنْع القرار، وبالتالي نتبعها في المآسي، كما يشدد "غرين" على أن النرجسيين يمكن أن يعطوا الانطباع بأنهم قد تم تكريسهم من الناحية الإلهية من أجل العظمة، يعيدون سرد قصص شبابهم التي تظهر تميزهم، وكأن مصيرهم قد تم تحديده سلفًا، وهو ما يفسر اعتبار الكثير من الإثيوبيين له بأنه نبي.

إضافةً إلى هذه الصفات، فقد أورد روبرت جرين في تحليله أن "أبي أحمد" تنطوي العديد من مواقفه على الاندفاعية، وهو ما يمكن ملاحظته بشدة في تعامله مع النزاع في تيجراي، واستعانته بالقوات الإريترية، في مشهد غير واقعي؛ حيث تمثل المرة الأولى التي يستعين فيها رئيس دولة بجيش دولة أُخرى لمهاجمة أو قتل أفراد شعبه، وتعامله مع قضايا النزاع الطائفي في الداخل من خلال استخدام القوة العسكرية، كخيار أول دون محاولات للتهدئة واحتواء الوضع[٣٢].

يُلاحظ أنه يقدم نفسه ممثلًا للرجل العادي، وهو ما يظهر بوضوح في عدة مواقف سواء كان؛ يقود سيارته ليلًا، أو يلعب في الحقول في الحدائق، أو يزرع الأشجار، أو يأكل مع الناس العاديين ويخدمهم.

---

32 Teressa, Getu, Getu Teressa, American Outsider says: Petros says: Yebio Woldemariam says: Ahmed Roble says: Adill says: et al. “Abiy Ahmed–a Philosopher King or a Sophist?” Ethiopia Insight, April 5, 2020. Acessed August 2, 2021.https://bit.ly/3npyA9a.

كما يُلاحظ اهتمامه بالجانب الدِّعائي "البروباجندا"، وهذا ما ظهر جليًّا في قضية السد الإثيوبي، وتعمُّدُ طرحه مشروعًا قوميًّا إثيوبيًّا، يستهدف تحقيق التنمية والرخاء لبلاده، وهو ما ظهر في أزمة إقليم تيجراي، والنزاع مع دولة السودان على إقليم الفشقة، وتبريراته لما تقوم به الميليشيات والجماعات المسلحة من قتلٍ للمدنيين لخروجهم على القانون، وأن الحكومة الإثيوبية تعترف بحق السودان وملكيتها للإقليم، ولكن ما يحدث ما هي إلا سلوكيات خارجة عن القانون، وهو ما يؤدي إلى حشْد المجتمع الدولي، والمجتمع الدولي خلفه.

من الممكن القول: إن سياسة "أبي أحمد" تعتمد بالأساس على الحفاظ على سلطته وتأثيره، وهو ما يظهر بشكل واضح في تعامله مع الأزمات الداخلية التي تعصف بإثيوبيا، سواء على مستوى أزمة "إقليم تيجراي"، أو على مستوى النزاع الطائفي بين "الأمهرة" و "الأورمو"؛ حيث يتعمد إثارة النزاعات الداخلية، وإلهاء الشعب في المشاكل الداخلية؛ ليضمن توحُّدَ الصف خلف كلمته في حال حدوث حرب داخلية، لبقائه بالسلطة[٣٣].

على صعيد التأثر بالقيادات العربية، يلُاحظ تأثُر "أبي أحمد" بحاكم دولة ليبيا الأسبق "معمر القذافي"، وهذا يظهر جليًّا في هيئته وملابسه، بارتدائه الملابس التقليدية الإثيوبية أو الأفريقية عمومًا؛ حيث يرتدى ملابس مصنوعة يدويًّا غالبًا، وتنتمي إلى تراث الأورومو التقليدي؛ حيث كثرة الألوان في الملابس، وقد صرَّح من قبل في جلسة أمام االبرلمان الإثيوبي، أن هذا الزيَّ لا يقلُّ أبدًا عن الزيّ الرسمي للنواب البرلمانيين، وأنه يتعمد ارتداء هذه الملابس؛ من أجل إعادة الشعور بالفخر لدى الشباب من قبيلة الأورومو، ولتشجيع المنتجين المحليين، وإحياء تراث الأورومو، ما أكسبه طابعًا مميزًا[٣٤].

ولا يفُوتُنا التأثر الواضح لـ"أبي أحمد" بالرئيس المصري "جمال عبد الناصر"، من حيث سعيه لإكساب مصر مكانةً وريادةً على المستوى الأفريقي، وهو ما يسعى إليه "أبي أحمد" بالفعل، من خلال المشاركة في العديد من الأحداث على صعيد القارة الأفريقية، مثل قوات حفظ السلام في الصومال، واشتراكه مع القوات الأمريكية في الحرب على الجماعات الإسلامية بالقرن الأفريقي، وأهمهم "حركة الشباب" بالصومال، وتمسكه بضرورة بناء السد الإثيوبي أيضًا، يعكس تأثره بتجربة الرئيس عبد الناصر، لبنائه السد العالي في مصر، ويظهر هذا بوضوح في رغبته إطلاق مشروع قومي للشعب الإثيوبي، ولكن كلاهما يختلف في الرؤية، فالرئيس عبد الناصر أنشأ

٣٣- CNN العربية، "ماذا دار في لقاء نائب ترامب وأبي أحمد؟ البيت الأبيض يكشف التفاصيل."، تم الدخول ٢٨/يوليو ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://cnn.it/3ntAiGo

٣٤ ترزي أبي أحمد يثير سخرية المصريين.. ما هو سر ستايل رئيس وزراء أثيوبيا، تم الدخول ٢ أغسطس ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/2YFmT3K.

السد العالي لضرورة يقتضيها الوضع في مصر، وليس من أجل استخدامه كأسلوب دعائي؛ ليصبح زعيمًا أفريقيًّا قويًّا وفاعلًا في المنطقة.

دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم "أبي أحمد" : منذ البداية، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية رحَّبت بتولّي "أبي أحمد" الحكم في إثيوبيا، وبالإجراءات التي اتخذها بداية تولّيه الحكم، كما أقامت اجتماعًا بين رئيس الوزراء الإثيوبي وبين وزير الخارجية الأمريكي؛ لبحْث سبل التعاون الاقتصادي والتجاري بين الطرفين، وللرغبة الأمريكية في جعل إثيوبيا حليفًا لها في جهودها لدعم الأمن والاستقرار في المنطقة الأفريقية، باستخدامها كشريك عسكري في الحرب على الميليشيات المسلحة في الصومال، أو الاشتراك في بعثات حفظ السلام في المنطقة، وحتى لا تُرْهَق الولايات المتحدة في جهودٍ لحفظ الأمن والاستقرار فيها؛ حيث إن إثيوبيا دولةٌ ذات عرقيات متعددة للغاية؛ ما يُكبِّدُ الولايات المتحدة الأمريكية الكثير على عدة مستويات (عسكريًّا و اقتصاديًّا)، وهو ما يفسر الدعم الكبير الذي تُولِيهِ لإثيوبيا في اتجاه الحفاظ على وحدتها واستقرارها بالقرن الأفريقي.

دور يهود الفلاشا: يبلغ عدد الإسرائيليين من أصل إثيوبي حوالي ١٤٠ألف شخص أيْ إجمالي ٢٪ من إجمالي سكان إسرائيل، ولم يُعِقْ سوء معاملتهم العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية، وكان اليهود الأفارقة، خاصةً "يهود الفلاشا" الذين يقيمون في إثيوبيا، هم الفئة التي دعَّمت إسرائيل من أجلهم إثيوبيا، في العديد من الأوجه مثل (تقديم المنح والقروض) من خلال وكالات إسرائيلية متخصصة، مدّ خطوط وشبكات المياه، والطاقة الكهربائية، المشروعات التكنولوجية وتطوير قطاع الزراعة[٣٥]، وبالتالي، فإن وجود "يهود الفلاشا" في إثيوبيا، دعَّم العلاقات بين إثيوبيا وإسرائيل، ودفع إسرائيل لتقديم المعونات، والمنح، والمشاركة في المشروعات العملاقة في إثيوبيا؛ لتنفيذ خطتها في استقدام "يهود الفلاشا" إلى إسرائيل من جديد.

البرلمان الإثيوبي: كان البرلمان الإثيوبي من أهم الجهات التي أيَّدت وصدَّقت على فوز "أبي أحمد" بمنصب رئيس الوزراء، كما رأى البرلمان أن فوزه قد يقلِّل من حالة الفوضى التي تعيشها البلاد منذ عام ٢٠١٥ والاحتجاجات بين القبائل والحكومة على الأراضي، وبداية تصاعد المطالب الانفصالية وغيرها، وقد أضال

٣٥- بوابة الأهرام، "يهود الفلاشا مسمار جحا الإسرائيلي في منابع النيل.. ٣ أنبياء جمعوا شتاتهم و قارون راعي طريق الهجرة."، تاريخ الدخول ٢ أغسطس ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3EdJGnB.

تأييد البرلمان الإثيوبي لقرار تعيينه جانبًا من الشرعية، اعتباره أعلى مؤسسة تشريعية في البلاد، وقد كان هذا الإجراء على قدْر صلاحيات البرلمان، وبالفعل ساهم في استقرار الوضع الأمني داخل إثيوبيا، خلال الفترة الأولى من حكمه، وعلى الرغم من اتجاه الوضع إلى الصراع بعد أشهر من تولّي "أبي أحمد" الحكم[٣٦].

الشارع الإثيوبي: كان يمثل انفراجةً بالنسبة لهم، خاصةً مع قيامه العديد من الإصلاحات التي اشتملت على (الإفراج عن العديد من سجناء الرأي عددهم حوالي ٨١١٥ سجين بحلول مايو، إضافةً إلى أكثر من ٦٠٠ سجين بحلول يونيو من نفس العام ٢٠١٨، ومنح مساحة أكبر لحرية الإعلام في الدولة، فضلًا عن سعيه لإلغاء قانون الطوارئ)، وهو ما لم تشهده إثيوبيا لعقود، و بالمقارنة بين ردود فعل الشارع على توليه الحكم وبين ما جنته هذه الصفوف جرَّاء تولّي "أبي أحمد" السلطة، سواء الاتجاه نحو الإصلاح أو غيره، فإن هناك عدم تناسب بين مواقف الشارع الإثيوبي وبين ما اتخذته حكومة "أبي أحمد" من إجراءات إلَّا في السنة الأولى من تولّيه الحكم، قبل أن تأخذ سياساته بُعْدًا آخر، يتمثل في، الاستخدام المفرط للقوة العسكرية، و محاولة فرض السيطرة، و عدم الاكتراث لرأي المعارضة، أو الشارع في مواقف عديدة، أهمها الأزمتان محل الدراسة، وبالتالي، فقد أدَّى هذا التحور في السياسات المتبعة إلى اختلاف تطلعات المواطنين، فبعد أن كانت تطلعاتهم ترتبط بالحصول على حقوقهم الأساسية كمواطنين، أصبحت تطلعاتهم تدور في إطار الاستقرار السياسي والتهدئة بين الأطراف المتنازعة، وعلى الرغم من أن الشارع يمثل نقطة قوة في حد ذاته، إلا أنه في ظل حكم "أبي أحمد" لم يكن يملك من التأثير الكثير، وهو ما أدَّى إلى تفاقم الوضع في المراحل المختلفة للصراع في الدولة.

جبهة تحرير شعب تيجراي: فقد كان موقفها يتلخص في الإدانة الصريحة للقرارات التي اتخذها "أبي أحمد" ورأوا أن الإفراج عن السجناء غير مقبول؛ لأنه يفتح باب العدالة الإثيوبي على مصراعيه، كما عارضوا سياسته من البداية، خصوصًا المتعلقة بتخصيص الأراضي المملوكة للدولة، ويمكن إرجاع سبب عدم تأييد الجبهة لحكومة "أبي أحمد" إلى أنه منذ البداية اتبع سياسة إقصائية لهم، تعتمد على استبعادهم من المناصب المختلفة داخل مؤسسات الدولة، وهو ما أثار غضبهم، بعد أن كانت الجبهة تحكم إثيوبيا لمدة تزيد عن ثلاثين عامًا، وقد فاقت ردود أفعالهم التوقعات بحلول أواخر عام ٢٠١٩، حين بدأت الجبهة تدعو إلى التظاهر والاحتجاج على سياسات "أبي أحمد"؛ من أجل تحقيق هدف أساسي، وهو العودة للحياة السياسية كما اعتاد "التيجراي" لمدة ثلاثين عامًا، ومن الممكن أن تؤول هذه المحاولات إلى صفر، وأن لا يحصل

٣٦ – موقع قناة المنار، "رئيس وزراء إثيوبيا في واشنطن وسط ترحيب بـ'إصلاحاته التاريخية.'" تم الدخول ٢ أغسطس ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3rS8hsv.

"التيجراي" على التمثيل السياسي المرغوب، بل من الممكن أن تحصل على وجود بنسبة ما؛ لتهدئة حدّة الصراع في الإقليم، وكانت الجبهة تمتلك عنصر قوة كبير، يتمثل في الالتفاف والقبول الذي تحظى به داخل الإقليم، فضلًا عن امتلاكها لبعض الأدوات العسكرية، وحصولها على تأييد من قوات الدفاع التي توجد في المنطقة الشمالية في الإقليم.

حزب المؤتمر الاتحادي الأوروموـ: في التأييد لتولّي "أبي أحمد" الحكم في إثيوبيا، قدموا كافة سبل الدعم له، سواء من خلال بيانات أو تصريحات تعبر عن رؤيتهم لمستقبل إثيوبيا في ظل حكم "أبي أحمد"، ولكن بمجرد تولّيه الحكم واتخاذه العديد من القرارات المتعلقة بإصدار قانون لمكافحة الإرهاب، و الإفراج عن السجناء، و تخصيص الأراضي المملوكة للدولة؛ ما جعل الحزب يقف موقف عداء لـ"أبي أحمد" فيما بعد، متمثلًا في شنِّه لانقلاب عسكري في ٢٠١٩، على حكومة "أبي أحمد"، وهو ما يُعتبرُ تصعيدًا غيرَ مبنيٍّ على أساس موضوعي، و لم تعلن الجبهة عن أيّ مطالب بشكل صريح.

وكان ردُّ الولايات المتحدة الأمريكية: على تولّي "أبي أحمد" السلطة إيجابيًّا بشكل كبير، فقد نظَّمت اجتماعًا بين نائب الرئيس الأمريكي "مايك بنس" و "أبي أحمد"، عبَّر فيه عن إعجاب الإدارة الأمريكية بالإصلاحات التاريخية التي يقوم بها في إثيوبيا منذ توليه الحكم فيها، ويتلخص سبب ترحيبها بتولّيه الحكم في تطلعها لجعل إثيوبيا حليفًا استراتيجيًّا للولايات المتحدة في القرن الأفريقي، تشارك في بعثات حفظ السلام، وغيرها من الأنشطة التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية؛ من أجل التهدئة في المنطقة وقد دعت أيضًا إلى تنسيق الجهود بين البلدين؛ من أجل التمهيد للتعاون في مختلف المجالات.

- **قيام السلطات الإثيوبية بإبعاد موظفي الحماية الشخصية لـ"جوهر علي".**

تُعتبر المظاهرات التي حدثت في إثيوبيا في المنطقة الشمالية سبتمبر ٢٠١٩، مرحلة فاصلة في الصراع الإثيوبي، خاصةً في النزاع بين قبيلتي (أوروميا والأمهرة)، فقد اشتعلت الاحتجاجات على خلفية قيام السلطات الحكومية بإبعاد موظفي الحماية الشخصية الخاصة بـ(جوهر محمد) – هو إعلامي معارض للسلطات الإثيوبية، ويمتلك شركةً إعلاميةً، مقرُّها في الولايات المتحدة الأمريكية، يقوم من خلالها بمعارضة النظام الحالي في إثيوبيا، وكان له دورٌ كبيرُ في المظاهرات المناهضة للنظام السابق ما قبل ٢٠١٨– عنه، ومن هنا حدث الصدام بين مؤيديه وبين القوات الإثيوبية[٣٧].

37 Admin. “Armed Attack in ETHIOPIA Leaves 16 Dead, Including Women and Children: Nazret.com.” nazret.com | Latest Ethiopian news, October 15, 2019.Acessed August 2,2021. https://bit.ly/3jAQC4E.

جديرٌ بالذكر، أن الحكومة الفيدرالية بإثيوبيا، هي من عيَّنت موظفي الحماية له، ولكن بسبب معارضته الشديدة سياسات "أبي أحمد"؛ ما جعل الرأي العام ينشغل بهذا الحدث، ويتوقع إمكانية هجوم على "جوهر محمد" قريبًا، بمباركة من الحكومة الإثيوبية، وهو ما أدَّى إلى تحركات واسعة في الشارع.

زاد هذا القرار من تحركات الشارع الإثيوبي: وبدأ مؤيدو "جوهر محمد" بالاحتجاج في الشوارع، كردِّ فعلٍ على ما حدث من السلطات الفيدرالية، واندلعت المواجهات بين أنصار "جوهر محمد"، وبين قوات الشرطة في "أديس أبابا"، ثم انتقلت إلى منطقة "أوروميا"، ونصبت الحواجز، وأحرقت الإطارات المطاطية في الشوارع، واشتبكت مع قوات الشرطة، حتى وصل عدد الضحايا "٦٧ قتيلًا"[٣٨]، وقد كانت تطلعات الشارع الإثيوبي وراء ذلك، هو منع القبض على "جوهر" أو اتخاذ أيّ إجراء تعسفي ضده، وقد اعتمدت في ذلك على كثرة عددها، وامتلاكها لبعض الأسلحة، إضافةً إلى غضبها من بعض سياسات "أبي أحمد"، ولكن هذه الكثرة لم تُمكِّنْها من تحقيق هذا الهدف؛ لأنها وُوجهت بقوة عسكرية كبيرة.

الحكومة الفيدرالية: ممثلة بشخص "أبي أحمد"، في وصفه لتصريحات "جوهر محمد" حول سحب الحرس الشخصي على أنها محاولة لإثارة فتنة طائفية وعرقية، وأنه لن يدخر جهدًا في ملاحقة المسؤول وتقديمه للعدالة، ولعل ما يفسر ردَّ فعله عدمُ القدرة على التأثير في المشهد السياسي، هو بعد عداء الأورومو له، إضافةً إلى تمتع "جوهر" بقاعدة شعبية عريضة في الشارع الإثيوبي، واعتباره منافسًا لـ"أبي أحمد"، وهو مثل نقطة خلل بالنسبة للثاني، ولكن بالعودة إلى "أبي أحمد" نجد أنه يمتلك من القوة ما يفوق "جوهر"؛ حيث القوة العسكرية و الإعلام و بعض المواطنين.

- **مقتل المغني والناشط الحقوقي (هاتشالو هونديسا) في أديس أبابا في أواخر يونيو ٢٠٢٠**

لقد لقي مقتل المغني "هاتشالو هونديسا" صدىً واسعًا في إثيوبيا؛ حيث احتشد العشرات من معجبيه في الشوارع، خصوصًا من قبائل "الأورومو"، قبيلته الأم، ويمثل المغني أهميةً كبيرةً للقبيلة؛ حيث إنه كان يُعبِّر

٣٨ – مركز الامارات للسياسات. "تحديات المشهد الإثني ومآلات الدولة الإثيوبية."، تم الدخول بتاريخ ٢ أغسطس ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: . https://bit.ly/2VwO6UC

عن مطالبهم وحقوقهم، من خلال الأداة الفنية، حتى أنه تم اســـتخدام بعض المقاطع منها عام ٢٠١٨ في المظاهرات التي سارت ضد رئيس الوزراء السابق.

الحكومة الإثيوبية: أصـدرت بيانًا على الموقع الرسـمي لرئيس الوزراء يعبر فيه عن حزنه الشـديد على مقتل المغني واصـــفًا الحدث بأن "إثيوبيا اليوم فقدت روحًا ثمينة"، ويعود ذلك لأن المغني ينتمي إلى نفس القبيلة التي ينتمي إليها رئيس الوزراء، كما كان يُنظر له على أنه بطل قومي؛ لقيادته الاحتجاجات التي سارت ضد رئيس الوزراء السابق، وقد أدَّى مقتله إلى تأجُج الصراع، وكان غرض "أبي أحمد" من هذا البيان وما تلاه من تحركات لقوات الشـرطة،[٣٩] لاعتقال مجموعة من المشـتبه فيهم؛ بغرض تهدئة الوضـع الداخلي للدولة، معتمدًا على القوات العسـكرية الإثيوبية، ولكن الحراك الشـعبي لقبائل الأوروموو ومعادتها له، لم تمكنه من تحقيق أيّ تطلعات، بل تصاعدت حدّة التوترات في أوروميا، وانتقلت إلى أديس أبابا.

الأوروموو : وقد ســـارت في احتجاجات عنيفة، بدأت من منطقة أوروميا، أدَّت إلى مقتل ٧ أفراد؛ احتجاجًا على قتل هذا الرمز القومي للأوروموو، ولكن قوات الشـرطة كان لها رأيٌ آخر، يتمثل بالدخول في اشـتباكات مع الأوروموو؛ لمحاولة تهدئة الوضع، ولكن هذا التدخل لم يسفر سوى عن مقتل ٣٩ شخصًا في هذا الهجوم، وقد استخدمت هذه القبيلة الحادث في المطالبة ببعض الحقوق السياسية والمدنية، منها ما يتعلق بحق التمثيل السياسي، معتمدةً على القوة العددية، إضافةً إلى مساندة المعارضة لها في هذه المطالب، ولكن تصاعد النزاع في إقليم تيجراي وقف عائقًا أمام التفات الحكومة لهذه المطالب.

- **الحرب في تيجراي**

قد أثارت الأزمة في إقليم تيجراي "جبهة تحرير شـعب تيجراي"، وتصـاعدت مطالبها الانفصـالية، واسـتمرارها في إثارة المواطنين ضـد الحكومة و نشـر دعاوى الاحتجاجات ضـد سياسـات "أبي أحمد" التي وصـفوها بأنها تتعمد إقصـــاء التيجراي، وقد أدى ذلك إلى تصـــاعد النزاع من نوفمبر ٢٠١٩ وحتى يوليو ٢٠٢١، وتهدف

٣٩- مرجع سابق، https://bbc.in/3lu6QPN

تحركات الجبهة إلى الحصـول على تمثيل سـياسـي مناسـب، مع رغبتها في إنفاذ القانون فيما يتعلق بموعد الانتخابات، ولكن هذه التحركات حتى الآن لم تحقق أيًّا من الأغراض والتطلعات التي تسعى إليها[٤٠].

وقد عمدت الحكومة: إلى نشر القوات العسكرية على مناطق الإقليم؛ تجنبًا لحدوث أزمة سياسية في الداخل، مستعينةً بالقوات الإريترية؛ للسيطرة على الإقليم، ومنع انتشار عدوى الأزمة من الإقليم إلى الأقاليم المجاورة، معتمدةً في ذلك على صلاحياتها في قطع الإمدادات المتعلقة بالطاقة والغذاء، وهو ما يُعتبر إضرارً باستقرار وأمن الدولة، ولكن هذه القرارات لم تسفر عن وضْع حدٍّ للمشكلة، بالعكس ساهمت في تفاقمها، ويرجع ذلك لأن الحكومة تنتهج سياسة عسكرية، وترفض التفاوض؛ ما يؤدي إلى تكبُّدِها العديدَ من الخسائر على المدى البعيد[٤١].

- الهجوم الدموي في بني شنقول

في أبريل ٢٠٢١، في خِضَمِّ المعارك التي يشهدها إقليم تيجراي، تشهد منطقة "بني شنقول" الإثيوبية سيطرة مجموعة من المسلحين على عدة مناطق في الولاية أهمها؛ (سيدال- بريدا)، إضافةً إلى قتلها عددًا كبيرًا من المدنيين، منهم موظفون محليّون ومسؤولون في إدارة الإقليم، وهذه لم تكن أول أحداث عنف يشهدها الإقليم، بل شهد أحداث عنف دموية في يناير ٢٠٢٠، و ديسمبر ٢٠٢٠[٤٢].

اندلعت الاشتباكات بين الأورومو والأمهرة وبين مناطق الولاية ذاتها، في حين انشغال الحكومة بالقتال في تيجراي، وقد أدَّت هذه الاشتباكات إلى سقوط القتلى، وتزايد حدَّة النزاعات بين الأورومو والأمهرة[٤٣]؛ بسبب نزاعات على المكانة والدور السياسي، وغيرها من الامتيازات، ولكن دون استجابة من الحكومة الفيدرالية، فردود أفعالهم في موضع آخر، وفي نظام آخر، قد تؤدي إلى نتائج مختلفة، ولكن طبيعة النظام السياسي الإثيوبي أعاقت تحقيق أهدافهم.

---

40 Dahir, Abdi Latif, and Tyler Hicks. "Fleeing Ethiopians Tell of Ethnic Massacres in Tigray War." The New York Times, June 29, 2021. Acessed August 2,2021. https://nyti.ms/2X6IxNJ.

٤١- جريدة الشرق الأوسط (اللندنية)، "إثيوبيا تنزع سلاح جنود من التيغراي يتمركزون في الصومال"، تاريخ الدخول ٢ أغسطس ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/PM3UV.

42- Mulugeta G Behr, "Ethiopia's political crisis is playing out in the regions, The Africa Report" , 31 August 2020. Acesesed August 2,2021. https://bit.ly/3qQIUH0

٤٣ - الشروق، "ارتفاع حصيلة ضحايا هجوم بني شنقول في إثيوبيا إلى ٢٠٧ قتلى"، تاريخ الدخول ٢ أغسطس ٢٠٢١. https://bit.ly/3CjKsOO.

وقد دفع هذا التطور الحكومة إلى سحْب بعض من وحداته لاستخدامها في تهدئة الوضع في ولاية "شنقول"، واستعادة الأراضي التي نُهبت من الإقليم، ونجحت القوات في تهدئة الوضع، ثم اتخذت وزارة الدفاع الإثيوبية قرارًا بفرض حظر التجول، وبعض القيود على الدخول والخروج من الإقليم، ويُلاحظ على هذه الاجراءات، أنها أدَّت إلى إطالة أَمَدِ الصراع في الإقليم، وتزايدت حدَّته؛ ما أدَّى إلى سقوط العديد من الضحايا، سواء من المدنيين أو القوات المشاركة[٤٤].

- **فوز حزب الازدهار في انتخابات يوليو ٢٠٢١**

أعلن المجلس الوطني للانتخابات في إثيوبيا، في ١٠ يوليو الجاري (٢٠٢١)، الحزب الحاكم في البلاد (حزب الازدهار) بأغلبية مطلقة في الاستحقاقات التشريعية في ٢١ يونيو ٢٠٢٠.

اتهمت خمسة أحزاب سياسية معارضة، حزب الازدهار بالتدخل في الانتخابات، وممارسة التخويف في الانتخابات؛ لإجبار المواطنين على المشاركة، وطالبوا بضرورة إعادة الانتخابات مرةً أُخرى؛ لأن حالة الصراع التي تعيشها الدولة أدَّت إلى استبعاد بعض الأقاليم مثل "تيجراي" وبعض مناطق النزاع من المشاركة في الانتخابات[٤٥]، ويتلخص هدف الأحزاب المعارضة للانتخابات بالرغبة في التمثيل بالحكومة الجديدة، أو الظهور على الساحة؛ بدعوى إنفاذ القانون من ناحية منح حق المشاركة لكل الأحزاب، واعتمدت على قاعدتها الشعبية الكبيرة وتأييد الأوروموو وتيجراي وغيرهم من الأقاليم التي تطالب بالانفصال، ولكنها لا تمتلك أيًّا من أدوات التأثير التي يمكن أن ترضخ لها الحكومة.

ثانيًا: الإشكاليات التي طرحها الحراك في إثيوبيا

من المعروف أن تصاعُد الأحداث في أيّ منطقة أو التهدئة تؤثر بشكل كبير على فلسفة الأزمة، وأهم الفرضيات المطروحة حولها، وهو ما سيتم تناوله خلال السطور التالية: –

44- Jason ,Mosley. “Ethiopia’s crisis runs deeper than Tigray.” STOCKHOLM INTERNATIONAL PEACE RESEARCH INSTITUTE. Acessed August 2,2021. https://bit.ly/3jBgcqc

45- BEYOND TIGRAY, CONDEMNING POLITICAL VIOLENCE AND CON/FLICTS THROUGHOUT ETHIOPI, Addis Standard, 12 June 2021. Acessed August 2,2021. https://bit.ly/3xrP6ro

فعلى صـعيد أزمة إقليم "تيجراي" فقد فرض الصـراع في بدايته إشـكالية الرضـوخ لمطالب الإقليم والاعتراف بالانتخابات التي أُجريت؛ لتهدئة الوضـع في الإقليم ومنْع تصـاعد الأحداث، ولكن التدخل العسكري ساهم في تفاقُم الوضـع بشكل كبير، إضـافةً إلى الاسـتعانة بالقوات الإريترية، التي أنمت الشـعور بالانفصـال والإقصـاء من قِبَل الحكومة؛ لذا فقد كانت أحد مطالب الجبهة للتهدئة هو سحبها.

أما في الوقت الحالي، فقد فرضـت هذه الأزمة في مراحلها الحالية إشـكالية مهمة، تتمثل في إمكانية انفصـال الإقليم عن الدولة، مع تمتعه بحكومة شـــرعية، ولكن بعد تصـــاعُد أعمال العنف والقتال بين الإقليم وبين الحكومة، وذلك لأن الإقليم لم يســـتجب لأيّ محاولات للتهدئة؛ لعدم ثقته في وعود الحكومة الحالية، وهذه الفرضـية ليسـت بعيدةً عن التحقق، فحتى وقتنا هذا ما زالت أعمال العنف والقتال تتصـاعد بين الطرفين، كما يتزايد تمسـك كل طرف بمطالبه بشـكل كبير، وهو ما يجعل هذه الفرضـية قابلة للتحقق، خصـوصًـا في ظل وجود تأييد ومطالب دولية للحكومة الإثيوبية بوقوع الصـــراع في الإقليم والاتجاه نحو التهدئة؛ لذا فمن الممكن أن يستغل الإقليم هذه الدعوات في الحصول على التأييد، ثم الضغط على الحكومة للحصول على حق الحكم الذاتي.

وعلى صـعيد الأزمة بين الأورومو والأمهرة، ففي المراحل الأُولى من تحركاتهم للحصـول على الحقوق المدنية والسياسية، كانت فكرة الحصـول على حق التمثيل السياسـي في المؤسسـات الحكومية مطروحةً بشكل كبير؛ لأن منح هذه الحقوق كان من الممكن أن يحل الأزمة منذ بدايتها، ويمنع حدوث تصـــعيد يؤدي إلى اعتقال رموز الأورمو ومؤيديهم.

أما في المرحلة الحالية من الأزمة، فإن الإشـكالية المطروحة، هو انفصـال القبيلتين على أسـاس (إثني)؛ ما يمهد لحدوث تغيرات في الخريطة السياسية والإدارية للدولة ككل، وبالتالي، من الممكن أن يتغير شكل الدولة، ويتنامى ظهور الوحدات والكيانات الصـغيرة التي تطالب الانفصـال والحكم الذاتي، ولكن قد ترفض الحكومة تحقيق هذه الفرضية؛ بدعوى حماية استقرار ووحدة الدولة.

إن الأزمات التي تعصف بالداخل الإثيوبي، قد تغير شكل الدولة الإثيوبية بشكل عام – وهو ما سيتم التطرق إليه في جزء آخر من الدراسـة– ولكن هذه الإشـكالية مطروحة بقوة، خاصـةً مع تصـاعد أعمال العنف والنزاع في كلٍّ من "تيجراي" والنزاع بين "الأورومو والأمهرة"، وانفصـــال العديد من الأقاليم والمناطق التابعة؛ بســبب انشـغال الحكومة الفيدرالية بالصـراع في تيجراي، الذي يُعتبر شـرارةً لكل الصـراعات التي تشـهدها إثيوبيا في الوقت الحالي.

ثالثًا: مصفوفة الفاعلين

في هذا الجزء سنتطرق لعرض مصفوفة بأهم الفاعلين على طول الخط الزمني للأحداث الرئيسية في الصراع الإثيوبي، وما هي أهم التغيرات التي طرأت على تطلعاتهم واحتياجاتهم، ونقاط القوة والضعف لديهم بما يحقق تحليلًا متكاملًا لحالة الصراع في الدولة.

١- أزمة إقليم "تيجراي"

أ- المرحلة الأولى من الصراع

أطراف الصراع	الحكومة الفيدرالية	جبهة تحرير شعب تيجراي
الخصائص	الحكومة الرسمية والشرعية لإثيوبيا برئاسة "أبي أحمد" ٢٠١٨	الفصيل السياسي الذي تولَّى حكم البلاد لأكثر من ثلاثين عامًا، ولكن قدوم "أبي أحمد" أدَّى إلى استبعادهم من كافة المناصب.
الطموحات	فرْض سيادتها على كامل أراضيها، وحفظ الأمن والاستقرار	العودة إلى الحياة السياسية والحصول على تمثيل مناسب

الاحتياجات	وقْف النزاع في إقليم تيجراي، ومعاقبة المتسببين فيه.	إقامة الانتخابات في وقتها

شكل (٦)[٤٦]

يُلاحظ على أداء الفاعلين في المرحلة الأولى من الصراع أنها اتَّسمت بالهدوء النسبي، وذلك على مستوى الأحداث، لكن من حيث المطالب، فجبهة تحرير تيجراي مازالت تطالب بإجراء الانتخابات في موعدها المحدد، دون الاكتراث للوضع العالمي الذي يمر به العالم جراء انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، أمَّا على صعيد الحكومة الفيدرالية، فقد اتَّسم أداؤها بالحدة تجاه الوضع في إقليم تيجراي منذ البداية، فقد قلصت الميزانية الخاصة للإقليم، كما أنها تركتها في يد مسؤولي المحليات، بدلًا من مسؤولي الإقليم، وهو ما أدَّى إلى إثارة غضب الإقليم والتصعيد في المرحلة الثانية من الصراع.

ب-المرحلة الثانية من الصراع

أطراف الصراع	الحكومة الإثيوبية	جبهة تحرير شعب تيجراي	الأطراف الخارجية
الخصائص	الحكومة الشرعية والرسمية للبلاد	الفصيل السياسي الذي تولَّى حكم البلاد لأكثر من ثلاثين عامًا، ولكن قدوم "أبي أحمد" أدَّى إلى استبعادهم من كافة المناصب.	الولايات المتحدة الأمريكية: تدخلت من خلال تقديم المساعدات الإنمائية، ومطالبة الحكومة بحل الوضع.

[٤٦] - اعداد الباحث

			إريتريا: المشـــاركة بالقوات العسكرية
الطموحات	فرض سيادتها على أراضيها، وإنفاذ القانون.	الاســـتقلال عن الدولة، والاعتراف بالانتخابات.	بـدأت تصـــدر العـديـد من الإدانـات، وعقوبـات علـى المسـؤولين الإثيوبيين، إضـافةً إلى إرســـال المســـاعدات الإنمائية. إريتريـا: حمـايـة الـدولـة من انتقال عدوى الصراع لها.
الاحتياجات	القضـــاء على جبهـة تحرير تيجراي عن طريق الاســـتعانة بالقوة العسكرية	زيادة الأعمال الهجومية، والاستيلاء على المدن.	تسوية حالة النزاع في إثيوبيا إريتريا: وقف الاشـــتباكات، إعـادة الإقليم تحـت قبضـــة الحكومة الشرعية.
أجندة السلام	أصـــدر "أبي أحمد" قرارًا في يوليو ٢٠٢٠ عبر البرلمـان ، يعلن فيه وقف إطلاق النار من جانب واحد وبدْء سـحب القوات		

	العســـكريــة من الإقليم، ولكن رفضت الجبهة هذا المطلب

شكل (٧)[٤٧]

يُلاحظ في المحطة الثانية من الصــراع، أن أداء الفاعلين المحليين اتَّســم بالتصــاعُد الشــديد، فعلى مســتوى الحكومة الفيدرالية، فقد تدخلت عســكريًّا في الإقليم، واســتعانت بالقوات الإريترية؛ من أجل التدخل في حالة الصــراع، ومنعت دخول المســاعدات الإنمائية، وقطعت وصــول الخدمات الأســاســية للإقليم، وهو ما أدَّى بالضــرورة إلى تصــاعُد أعمال العنف والاشــتباكات، وفقدان الإقليم الثقة في الحكومة، حتى بعد إعلان وقْف إطلاق النار من جانبها، وأدَّى إلى تصاعد مطالب الإقليم بالانفصال، والمطالبة بتحقيق دولي في الانتهاكات المرتكبة في الإقليم من قِبَل القوات العسكرية، وفي هذه المرحلة من الصـراع، تدخلت الولايات المتحدة؛ نتيجة للتصعيد الذي شهدته الأزمة، وما زال التصعيد مستمرًا حتى الآن، فقد قرَّرت جبهة تحرير تيجراي، الاستمرار في القتال حتى الاعتراف بشرعيتهم، أو سقوط حكومة "أبي أحمد".

٢-: أزمة "الأوروموو والأمهرة"

أ- المرحلة الأولى من الصراع

أطراف الصراع	الحكومة الإثيوبية	جبهــة تحرير شـــعب الأوروموو	الأمهرة

[٤٧] - اعداد الباحث

الخصائص	الحكومة الشـــرعية والرســـمية للبلاد	الفصـيل الذي يعاني من التهميش السياسي، وهو الطرف الأول في الصراع	الفصـــيل الذي يتمتع بأكثر الامتيازات، وهو الطرف الثاني في الصراع
الطموحات	فرض سيادتها على أراضيها، وإنفاذ القانون.	الحصـــول على تمثيل سياسي مناسب.	الاستمرار في الحصـول على الامتيازات.
الاحتياجات	وقف تصـــاعد الأحداث بين القبائل الرئيسية في البلاد.	الهجوم على الســـلطـة الســـياســـية، وشـــنِّ الاشتباكات.	الهجوم على الفصـــيل الأول لإثبات الولاء للسلطة.

شكل (٨)[٤٨]

في هذه الفترة تتابعت الأحداث العنيفة؛ ما أدَّى إلى تصاعُد حِدَّة الصراع بين الأطراف، وتزايد عدد الضحايا من كلا الجانبين، أمَّا عن المطالب، فقد كانت تتميز بدرجة عالية من الواقعية، في ظل نظام الدولة الفيدرالي الإثني الذي يكفل حق التمثيل، بناءً على هذا البُعْد، إذن فإن عدم حصـــول أحد الفصـــائل على التمثيل المناســب يُعتبر أمرًا غير دســتوري، ويُثير حَنَقَ وغضــب الشــارع، خاصــةً في دولة ذات تركيبة ديموغرافية شديدة التنوع.

[٤٨] - اعداد الباحث

أ- المرحلة الأولى من الصراع

أطـــــراف الصراع	الحكومة الإثيوبية	جبهـة تحرير شـــعـب الأوروموا	الأمهرة	الأطراف الخارجية
الخصائص	الحكومـة الشـــرعيـة والرسمية للبلاد	الفصـــيل الذي يعاني من التهميش الســياســي، وهو الطرف الأول في الصراع	الفصـــيل الذي يتمتع بأكثر الامتيازات، وهو الطرف الثـانـي فـي الصراع	الســـودان وأوغنـدا: التوســـط لدى الاتحاد الأفريقي لتســـويـة الصراع.
الطموحات	فرض ســيادتها على أراضـــيهـا، وإنفـاذ القانون.	الحصـــول على تمثيـل سياسي مناسب.	الاســـتـمـرار فـي الـحصـــول عـلـى الامتيازات.	الحفاظ على مصـالحها ومنْع انتقال الصراعات إلى أراضـيها، اعتبارها دول مـــتـــنـــوعـــة ديموغرافيًا.
الاحتياجات	وقْف تصـاعُد الأحداث بين القبائل الرئيســـية في البلاد.	الهجوم على الســـلطـة الســـيـاســـيـة، وشـــنِّ الاشتباكات. الاســتيلاء على مناطق من الدولة وضمّها لسيطرتهم. المطالبة بالحكم الذاتي	الهجوم على الفصـيل الأول لإثبـات الولاء للسلطة.	تســوية الصـــراع من خلال توســـط أطراف خارجية للتهدئة.

شكل (٩)[٤٩]

يُلاحظ على أداء الفاعلين في هذه المرحلة، أنها تميزت بالتهدئة بشـكل كبير، مقارنةً بالمرحلة الأولى من الصـراع، على صـعيد الحكومة الإثيوبية، ويمكن إرجاع هذا الأمر إلى انشـغالها بتسـوية النزاع في إقليم "تيجراي"؛ لأن حِدَّة الأزمة تتفاقم بشكل كبير هناك، مقارنةً بالوضع بين القبيلتين، وبالتالي، فإن احتياجات الحكومة قد تغيرت بشـكل ما في الوقت الحالي، فهي تريد السـيطرة على الجبهة، ومن ثَمَّ الالتفات إلى الوضـع بين الأورومو والأمهرة، أمَّا على الجانب الآخر، فإن تصـاعُد المطالب الانفصـالية وحتى إجراء انتخابات في بعض المناطق للحصـول على الحكم الذاتي، شـكَّل تصـاعُدًا خطيرًا في الأزمة بين القبيلتين، وسط حالة من انشغال الحكومة بإقليم تيجراي، وهو ما أدى إلى تصاعد تطلعات واحتياجات الطرف الثاني من الصراع.

<u>من خلال تتابع الأحداث وتتابع ردود فعل القوى المحركة له، يمكننا الوقوف على بعض الاسـتنتاجات حول مواقف الفاعلين كما يلي: –</u>

تدور ردود الحكومة الفيدرالية في إطار معين، على الرغم من اختلاف الموضوعات والقضايا التي أثَّرت على الصراع؛ حيث اتخذت موقف الحزم، واللجوء إلى القوة في كل الأحداث التي شكَّلت مسار الصراع في إثيوبيا، فعمَدت إلى نشر القوات في أماكن الصراعات، والمواجهات المشتركة بين القوات العسكرية والأطراف الأُخرى، سواء أكانت من المدنيين، أو غيره، كما اتبعت نهجًا عقابيًّا في أحيان أُخرى، وهو ما ظهر في العقوبات التي فرضـتها على إقليم "تيجراي"، سـواء من ناحية وقف الإمدادات الغذائية أو منْع وصـول المسـاعدات، أو الحرمان من الخدمات الأساسية.

وهذا النَّهْج المُتَّبع من قِبَل الحكومة، من شأنه أن يؤدي إلى تصـاعُد التوترات الداخلية، خصـوصًـا، أن إثيوبيا دولة حبيسـة، ودولة أقليات عرقية وتركيبتها الديموغرافية متنوعة بشـكل كبير؛ ما يؤكد على ضـرورة التعامل معها بعناية وحرص، من خلال الأسـاليب الدبلوماسـية والتفاوض لحل النزاعات، وليس اللجوء إلى الحل العسكري.

وبالحديث عن ردود فعل التكتلات السـياسـية، ممثلةً في كلٍّ من (جبهة تحرير شـعب تيجراي– جبهة تحرير الأورومو– حزب الازدهار)، يُلاحظ على ردود أفعالهم، أنها تحاول خدمة أهدافهم، كلٍّ على حدة، فعلى سبيل المثال، تسعى جبهة تحرير تيجراي إلى الحصول على تمثيل سياسي في الحكومة؛ لذا فهي تتخذ موقفًا معاديًا

[٤٩] - اعداد الباحث

للحكومة الفيدرالية، في النزاع في إقليم تيجراي المســـتمر حتى الآن، وعلى الصـــعيد الآخر، نرى أن جبهة تحرير الأورومو تتخذ أيضًا موقفًا معاديًا من الحكومة الحالية، ولديها مطالب انفصالية؛ ناتجة عن أزمتها مع الأمهرة؛ لذا فإن ردود أفعالها تنحصر في الاحتجاجات والتظاهرات، التي لم تفضِ إلى تحقيق أيٍّ من أهدافها حتى الوقت الحالي، أمَّا عن حزب الازدهار، فإن جُلَّ مواقفه، تؤكد على انفصـــاله عن الواقع، وأنه لا يعبر عن مواقف الشعب الذي يمثله.

الفاعل الرئيســي في مجمل الصــراعات التي تشــهدها إثيوبيا، هو المدنيون، الذين يمثلون "مواطنو الأمهرة – مواطنو الأورومو – وتيجراي"، وكانت مواقفهم من بداية الفترة محل التناول حتى الوقت الحالي واحدة وثابتة، تتعلق برغبتهم في الحصول على الحقوق والحريات الأساسية والانفصال عن الإقليم، وقد كانت تفاعلاتهم مع الصراع بسيطة بقدر إمكانياتهم، ولم تفضِ هذه المطالب والتحركات حتى الآن إلى شيء.

المحور الخامس: الصراعات الإثيوبية... تفاعلات أدَّت إلى التفكُّك

التكلفة الاقتصادية للصراع في إثيوبيا

تهدد الأزمة في إثيوبيا بتقويض آفاق الانتعاش الاقتصـــادي للدولة؛ حيث النزاعات والصـــراعات الداخلية والكوارث الطبيعية، ناهيك عن جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، التي تعصف بكل دول العامل، وأثَّرت بشكل كبير على اقتصاداتها، وكانت إثيوبيا واحدةً من هذه الدول المتأثرة بالجائحة؛ حيث طالها التأثير على عدة مستويات، يمكن تحليلها كما يلي:

تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لإثيوبيا إلى ٦.١٪ في ٢٠/٢٠١٩ بســـبب COVID-19 (جائحة كورونا)، وحالة عدم الاستقرار التي عاشتها الدولة خلال هذه الفترة، وكما هو معروف أن (الصناعة، و البناء، والخدمات)، بشكل أساسي يمثلون معظم المجالات الاقتصادية الأساسية للدولة، في حين تأثرت قطاعات (الضـيافة والنقل والاتصـالات) سـلبًا بالوباء وتدابير الاحتواء المرتبطة به لمنْع انتشـار الفيروس، ناهيك عن تعطُّل بعض الأنشطة؛ بسبب الاحتجاجات والمشاحنات بين الطوائف داخل الدولة.

كما شـــهد عجز المالية العامة، بما في ذلك المنح، ارتفاعًا طفيفًا خلال عام ٢٠٢٠، فقد زادت الإيرادات الضريبية بنسبة ١٦٪، لكن نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت إلى ٩.٢٪ في عام ٢٠٢٠ من ١٠٪ في عام ٢٠١٩؛ بسبب تأخُّر تنفيذ الإصلاحات الضريبية[٥٠].

وفي عام ٢٠٢٠، وصـــل معدل التضـــخم إلى ٢٠.٦٪، وهو أعلى بكثير من الهدف البالغ ٨٪؛ بســـبب اضـطرابات سلسـلة التوريد التي يسـببها الصـراع والوباء، إضـافةً إلى السـياسـة النقدية التوسـعية، ففي نوفمبر ٢٠٢٠، تم تخفيض سعر الصرف الرسمي بنحو ٨٪ إلى ٣٥.٠ بير لكل دولار أمريكي، وانخفضت صادرات قطاع الخدمات بنحو ٦٪، ويرجع ذلك في الغالب إلى انخفاض الإيرادات من الخطوط الجوية الإثيوبية، وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بنسبة ٢٠٪ إلى ٢.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفضت التحويلات الشـخصـية بنسـبة ١٠٪ إلى ٥.٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و كان من المتوقع أن ينخفض

50- Staff, Reuters. “Ethiopia's Economy Seen Expanding 8.7% In 2021/22 -Budget Speech.” U.S. Reuters, June 15, 2021. Acessed August 2,2021. https://reut.rs/3AbRvYk.

معدل الفقر من ٢٣.٥٪ في عام ٢٠١٦ إلى ١٩٪ بحلول نهاية عام ٢٠٢٠، لكن فقدان الوظائف، والذي يُقدَّر بنحو ٢.٥ مليون، الناجم عن حالة الصراع، إضافةً إلى وضْع الوباء، أعاق جهود الحد من الفقر[٥١].

تُعتبر متطلبات إثيوبيا التمويلية كبيرةً؛ نظرًا لاحتياجاتها الكبيرة من البنية التحتية المادية والاجتماعية وانخفاض نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي بلغت في المتوسط ١٠٪ من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٠، وقد قُدِّر العجز الأَوَّلي إضافةً إلى خدمة الديون بنحو ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، اعتبارًا من يونيو ٢٠٢٠، ومن ثَمَّ بلوغ إجمالي الدين العام حوالي ٥٧ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وكان أكثر من نصفها بقليل خارجيًّا، منذ عام ٢٠١٧، قد أدَّت هذه العوامل إلى تصنيف إثيوبيا على أنها معرضةٌ لخطر كبير من ضائقة الديون العامة؛ بسبب ضعْف أداء الصادرات إلى جانب زيادة استثمارات البنية التحتية العامة كثيفة الاستيراد.

وقد قدّر تحليل القدرة على تحمل الديون لعام ٢٠١٩ الصادر عن صندوق النقد الدولي صافي القيمة الحالية للديون إلى الصادرات بنسبة ٢٤٧.٦٪ وخدمة الدين للصادرات بنسبة ٢٤.٦٪؛ أعلى مستويات الاستدامة، هي ١٨٠٪ و١٥٪ على التوالي[٥٢].

إذن فمن غير المرجح، أن توفر إثيوبيا مصدرًا بديلًا لتمويل التنمية على المدى القصير، وبالتالي، تتجه نحو التوسع في الدين العام في سياق متطلبات الإنفاق العام الكبيرة، إضافةً إلى ارتفاع نسبة التضخم وتراجُع النقد الأجنبي، فضلًا عن انتشار القطاعات غير النظامية والسوق السوداء، كل هذا يهدد الاقتصاد الإثيوبي، ويؤدي إلى تقييد الحيز المالي، ويؤدي إلى مخاطر السداد، خاصة وأن ١ مليار دولار من السندات الأوروبية تُستحق في ديسمبر ٢٠٢٤، وهناك حاجة إلى مزيد من الإصلاحات في المالية العامة وإدارة الاستثمار؛ لتحسين كفاءة النفقات العامة، وقد أدَّى تردِّي الأوضاع الاقتصادية إلى العديد من المشكلات التي سيتم التطرق إليها تفصيلًا، والتي تتلخص في انعدام الموارد المالية للأفراد الموجودين بمناطق الصراع؛ ما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية، وانعدام الأمن الغذائي، وبالتالي، التناحُر على الموارد وتصاعُد حِدَّة النزاع في

51- "The Economic Cost of Conflict." World Bank. Accessed August 2, 2021. https://bit.ly/2VfwZqV.

52- Ibid, https://bit.ly/3lx2mYs

إقليم تيجراي؛ حيث يمثل نقص الموارد والخدمات أحد أهم الأسباب التي أدَّت إلى استمرار التناحُر والصراع بشكل مستمر، ومع تراجُع المعدلات الاقتصادية، فمن المرجح، استمرار حالة الصراع لفترةٍ زمنية.

هل يؤدي الصراع في إثيوبيا إلى تغيرات ديموغرافية؟

بحكم موقع إثيوبيا الجغرافي والتركيبة الديموغرافية شديدة التنوع في إثيوبيا، أثَّر هذان العاملان على القوميات التي تقع في المنطقة الجنوبية من الدولة، فعلى الرغم من بُعْدها عن مركز الصراعات (تيجراي في أقصى الشمال- والأورومو والأمهرة)، فقد أجرت قبيلة "سيداما" استفتاءً للانفصال في نوفمبر ٢٠١٩، وقد كانت نتائج الانفصال هي المرجحة بنسبة ٩٨٪ من إجمالي من أدلوْا بأصواتهم، والبالغ عددهم ٢.٢٥ مليون نسمة، وليست هذه القبيلة هي الحالة الوحيدة للمطالبة بالانفصال، فتلتها محاولة انفصالية أُخرى في فبراير ٢٠٢٠؛ حيث شهد إقليم الجنوب حركات انفصالية داخلية، عُرِفت باسم إقليم "داموت"، وذلك بعد حصول ممثليه على موافقة أوَّلِيَّة من حزب الازدهار، كما تصاعدت مطالب انفصالية أيضًا لجماعة "ولايتا"، التي طالبت بالانفصال عن الإقليم الجنوبي، وأن يكون لها إقليم خاص بها[٥٣].

وعند الحديث عن تصاعد الحركات الانفصالية، يجب ألَّا نُغْفِل ما تشهده العديد من المناطق الإثيوبية مثل "أوروميا وتيجراي، بطلبهم الانفصال مؤخرًا، خاصةً تيجراي التي اعتبرت أن الاعتراف بها كحكومة مستقلة هو شرطٌ لوقف المناوشات بينها وبين الجيش والحكومة المركزية الإثيوبية، فضلًا عن تصاعُد المطالب الانفصالية في منطقتي "بني شنقول، والعفر، والإقليم الصومالي وأمهرة، وغيرهم من المناطق التي تطالب بالاعتراف بها كإقليم فيدرالي منفصل أو كحكومة منفصلة، ويأتي جميع ما سبق في ظل التوترات التي تشهدها الدولة على عدة مستويات، ساهمت التركيبة الديموغرافية والتنوع الطائفي والعرقي بشكل كبير في تأجيج مثل هذه المطالب، ويعتبر سكان الأقاليم والمناطق السابقة متورطين في الصراعات التي تعانيها إثيوبيا، والتي نتج عنها عدم وصول العديد من الخدمات لهذه المنطقة، ومن ثَمَّ تصاعُد النزاعات الانفصالية[٥٤].

53- Ethiopia's Sideman vote overwhelmingly for autonomy, DW, November 23, 2020, https://bit.ly/3CjWmlw, 2/8/2021.

54- Rogai, Federico. "Ethiopia's Debt Problem Should Not Be Overshadowed by Its Political Instability." The Africa Report.com. The Africa Report, May 18, 2021. Acessed August 2,2021. https://bit.ly/2UzVazG.

أخيرًا حوَّل الصراع في تيجراي منطقة "كونسو" إلى ساحة صراع عنيف، أسفر في أقل من أسبوعين عن مقتل العشـرات ونزوح أكثر من ٩٤ ألفًا من سـكان الإقليم، وإحراق المنازل، نتج عنه تقسـيم الوحدة الإدارية بين جماعتين "كونسو" و "سيجين"، ومازال الصراع مستمرًا على بعض مناطق النفوذ داخل الإقليم[٥٥].

كل ما سبق، يؤكد على أن "الصـراعات مُعْدِية" وهو ما يعني أنها لا تستقر في بيئتها، بل تمتد لتشمل بيئات مجاورة وملاصـقة، أو حتى متشـابهة، مادام هناك مقدمات لهذا الصـراع، وهذا بالتحديد ما تشـهده الكثير من الأقاليم في إثيوبيا.

حقوق الإنسان وتصاعُد الصراع في إثيوبيا

بالنسـبة لتأثير الصـراعات على اللجوء والنزوح؛ نظرًا للوضـع المتأزِّم في إثيوبيا، تزايد عدد النازحين داخليًا؛ نتيجة العنف العرقي، وفقًا للجنة الإثيوبية لحقوق الإنسـان، فإن أعمال العنف العرقي والصـراع داخل الدولة، بدايةً من تولّي "أبي أحمد" للحكم في ٢٠١٨ وحتى نهاية ٢٠٢٠، بلغ مليون نازح، تركوا ديارهم، كما وصـل إجمالي عدد المُشرَّدين وفقًا لبيانات اللجنة إلى ١.٨ مليون مواطن، كما دفع الوضـع الداخلي حوالي ٢٠ ألف مواطن إلى اللجوء إلى دولة السـودان؛ هربًا من سـوء الأوضـاع الداخلية في إثيوبيا، في حين تقدر الأمم المتحدة "منظمة الغذاء والدواء" أن عدد النازحين حتى منتصف العام الجاري يصل إلى ٣ مليون نازح، و ٢٥ لاجئ، يتوجه معظمهم إلى دولة السودان.

أما عن تصـاعُد أعمال العنف، وفقًا لتقارير لجنة حقوق الإنسـان الإثيوبية، فقد بلغ عدد أحداث العنف من أبريل ٢٠١٨ وحتى يوليو ٢٠٢١، ١٦٢٨ حادثةً، نتج عنها مقتل ما يزيد عن ١٣ ألف شخص، وأن معدلات العنف ترتفع في مناطق بعينها مثل؛ (أوروميا- بني شـنقول- تيجراي- أمهرة- الإقليم الصـومالي- عفار- لايتا)، وأن تصـاعُد أعمال العنف هذا، نتج عنه تصـاعُد العديد من الحركات المسلحة في عدة مناطق أهمها (جيش تحرير شعب أوروموـ حركة تحرير مورو الإسلامية)، وقد صنفت الحكومة الفيدرالية الحركة الأولى، بأنها حركة إرهابية، وهو ما أدَّى إلى تصـاعُد العنف وظهور قوى جديدة محركة للصـراع في تيجراي، وفي

55- "Dozens Of Civilians Killed in Sustained Konso Zone Violence, More Than 94, 000 Displaced." Addis Standard, November, 2020. Acessed August 2,2021. https://bit.ly/2VBNCNr

الصـراع بين "الأمهرة" و "الأوروموا"، وبالتالي، يمكننا القول: إن تدهور وضـع حقوق الإنسـان يؤدي إلى كثرة الضحايا، وتمديد أَمَدِ الصراع، وبالتالي، تزايد حجم الخسائر لكلا الطرفين[٥٦].

وفقًا بيان منظمة (الأمم المتحدة، ممثلة في مكتب الشؤون الإنسانية" الصادر في أغسطس ٢٠٢١، نجد أن السلطات الإثيوبية اعتقلت منذ أواخر يونيو ٢٠٢١ بشكل تعسفي وارتكبت انتهاكات أخرى ضد أتباع "التيجراي" في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، كما أخفت قسرًا العديد، وقد طالبت المنظمة من السلطات الإثيوبية أن تطلق سراح المحتجزين دون أدلة موثوقة على ارتكاب جريمة، وأن تنهي جميع أشكال المعاملة التمييزية، كما أغلقت العديد من الأنشطة التجارية التي يمتلكها أفراد من "تيجراي" في منطقة "بولي"، كما نفذت العديد من حملات التفتيش دون إذن قضائي.

وفي بيان ٢٨ يونيو، بعد ثمانية أشهر من القتال، استعادت قوات "تيجراي" العاصمة الإقليمية "ميكيلي"، في حين انسحبت القوات الحكومية، ثم تحركت قوات "التيجراي" بسرعة إلى منطقتي عفار وأمهرة المجاورتين، مما أدى إلى نزوح واسع النطاق، ومنذ ذلك الحين، تصاعدت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن الحكومية ضد أتباع "تيجراي"[٥٧].

ولم يكن سوء الوضع الإنساني في إثيوبيا ينحصر فيما سبق فوفقًا لبيان صادر عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فإنه قد تم شن حملات من قوات تحرير "تيجراي" لنهب مستودعات الوكالة الموجودة بمنطقة "أمهرة" بإثيوبيا، ولم يرد عن الجبهة أو الحكومة المركزية في أديس أبابا أي بيانات تنفي أو توضح ما حدث على الرغم من مطالبة الوكالة بتوضيح حول ما تم من افراغ لمستودعاتها في "أمهرة"، وقد أوضحت الوكالة أن هذه المرة الأولي التي يتم افراغ محتويات مستودعات الإغاثة التابعة للوكالة، وألقت اللوم على الحكومة لأنها تقيد حركتهم وتمنع وصول المساعدات الإنسانية لهم.

56- Ibid, https://bit.ly/3lxZ9l7m

٥٧- نحو ٣٥٠ ألفا يعانون من المجاعة في تيغراي بإثيوبيا وفقاً لوثيقة للأمم المتحدة، المركز الأوروبي للدراسات، يوليو ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3AW1TnS، تم الاطلاع ٢٨ سبتمبر ٢٠٢١.

.

وقد قدرت الوكالة أن هناك ما يزيد عن ٩٠٠ ألف شخص يعانون من المجاعة بسبب ظروف الحرب في الدولة، كما أن هناك ما يقرب من ٥.٢ مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية لإعانتهم على ظروف الحياة القاسية.[٥٨]

وكنتيجة للإجراءات التي اتخذتها السلطات الإثيوبية تجاه متمردي تيجراي من حيث التضييق، أو منع وصول المساعدات الغذائية، أعلنت الولايات المتحدة الامريكية فرض عقوبات على إثيوبيا وجميع الأطراف المتورطة في إطالة أمد الصراع في لإقليم تيجراي" كإجراء مؤسسي هدفه ردع إثيوبيا وإجبارها على إيجاد تسوية للوضع الداخلي، ولكن أعلنت إثيوبيا أنها لن ترضخ لهذه العقوبات لأن كافة الإجراءات التي تتخذها ضد متمردي "تيجراي" جزء من حرب الدولة على الإرهاب وهو ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا[٥٩].

الصراع الإثيوبي والأمن الغذائي... التأثير والتأثر بالأرقام

أدَّى تصاعُد الصراع منذ أواخر عام ٢٠٢٠ إلى النزوح وانخفاض واسع النطاق في وصول الغذاء والدخل للأُسر، فقد كان الصراع أكثر حدَّة في تيجراي، و لا تزال هناك حالة طوارئ رئيسية تتعلق بالأمن الغذائي، على الرغم من أن انعدام الأمن الغذائي الحاد المرتبط بالنزاع موجود أيضًا في أماكن أُخرى من البلاد، وقد شارك عامل المناخ في تفاقُم الأزمة، فأدَّى العجز الكبير خلال موسم هطول الأمطار من مارس إلى مايو ٢٠٢١، بعد انخفاض المتوسط من أكتوبر إلى ديسمبر ٢٠٢٠، إلى تقليل إمكانات الإنتاج الزراعي في معظم المناطق المنتجة في البلاد، ثالثًا، أدَّت ظروف الاقتصاد الكلي المتدهورة في إثيوبيا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانخفاض القوة الشرائية، تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى انخفاض فرص الحصول على الغذاء للعديد من الأسر الفقيرة، وبالتالي، فإن ملايين الأشخاص غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية[٦٠]، وقد أصدرت الأمم المتحدة بيانًا في يوليو ٢٠٢١ تؤكد فيه أن إثيوبيا تتعرض لنقص شديد في الأمن الغذائي، يتجاوز ما تمُرُّ به دولة الصومال، وقد تضررت المحاصيل الزراعية بشكل كبير جرَّاء

---

[٥٨] – بسام رمضان، الوكالة الأمريكية : قوات تيجراي نهبت مستودعات الإغاثة في منطقة أمهرة الإثيوبية، المصري اليوم، ٣١ أغسطس ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/2XT57tE، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٨.

59 – US Authorizes Sanctions in Ethiopia's Tigray Conflict, Human Rights Watch, Sep 2021, available at: https://bit.ly/3ujW54R, accessed at, 28/9/2021.

60– "Ethiopia Food SECURITY Alert: May 17, 2021 – Ethiopia." ReliefWeb. Accessed August 2, 2021. https://bit.ly/2TVJE1x.

الصـــراعات في إثيوبيا، فوفقًا لمنظمة الغذاء والزراعة "الفاو"، تضـــرر ما يقدر بنحو ١.٣ مليون هكتار من المحاصيل؛ بسبب تدمير الأراضي والنهب؛ نتيجة الأزمة[٦١].

وقد أدَّى انعدام الأمن الغذائي إلى تزايد حدَّة الصـراع، خاصـةً في تيجراي، فضـعف وصـول المسـاعدات الإنمائية، إضافةً إلى منعهم من الوصول إلى الموارد، ومنع الخدمات الأساسية مثل (الكهرباء)، كل هذا أدى إلى تصـاعُد أعمال العنف في الإقليم، بل وتزايد أعداد المهاجرين والنازحين، كنتيجة لتفاقم الوضـع الإنسـاني في الإقليم[٦٢].

تداخل الصراعات في إثيوبيا... وظهور خريطة تحالفات جديدة

لقد تداخلت الصراعات في إثيوبيا حيث ان الدولة كانت تشهد صراعًا قبليًا بين قبائل "الأمهرة" و "الأورومو" وعلى الجانب الأخر الصراع في "تيجراي" ولكن مع تصاعد الأحداث وتشابكها حدث نوع من التداخل بين الصراعين، وتمثل ذلك فيما يلي: –

تحالف "تيجراي" و "الأورومو" حيث اعلن "جيش تحرير أوروميا" أنضامه ل "جيش تحرير تيجراي"، وبالتالي فبعد أن كانت القوتان تقاتلان على جبهات مختلفة ضد الحكومة الفيدرالية، اتفقتا على تبادل المعلومات حول ساحة المعركة وتقاتلان بالتوازي، وقد استقبلت الحكومة الإثيوبية هذا الخبر بالتنديد حيث أوضحت أن القوتان ترغبان في زعزعة استقرار الدولة، واتهمت "قوات تحرير تيجراي" بانها تقوم بتعبئة الفصائل المتمردة مثل "جيش تحرير الصومال" وهو ما أدى إلى تصاعد أعمال العنف وما ترتب عليها من تزايد عدد النازحين، كما رات أن هذا التحالف يؤكد المزاعم السابقة لرئيس الحكومة "أبي أحمد" في بيان سابق أن الجماعات المتمردة في إثيوبيا تعمل معًا، وعليه فقد طالب أبي أحمد من المدنيين الانخراط في الجيش الإثيوبي ومقاتلة متمردي الشمال.

ولعل السبب الرئيسي وراء انضمام "جبهة تحرير اوروميا" إلى متمردي "تيجراي" هو النجاحات التي حققتها في الاستيلاء على مواقع ومدن بالكامل، وقد أسفر هذا التعاون إلى قيام كل طرف باستخدام أماكن تركزه في منع وصول الإمدادات للجيش الإثيوبي المتواجد في منطقة "أمهرة"، حيث قطع "جيش تحرير أورومو" الطريق الرابط

---

٦١ بالعربية، CNN. "مسـؤول مسـاعدات الأمم المتحدة: 'هناك مجاعة حاليًا في إثيوبيا.'" تم الدخول ١٠ يوليو ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://cnn.it/3jtRZSW.

62– Ibid, https://bit.ly/3lLc5dV

بين العاصمة وإقليم "أمهرة"، بالتنسيق مع جبهة تحرير تيجراي"، التي تخوض أيضًا معارك ضد الأمهرة في أكثر من جبهه، –لأن القوات الأمهرية تساند "أبي أحمد" ضد "تيجراي–، وتحاول منع وصول أي امدادت للقوات الموجودة ب "أمهرة".[٦٣]

تحالف "الحزب الوطني الديمقراطي العفري" و "تيجراي"، أعلن الحزب في ١٧ أغسطس انضمامه ل "تحالف تحرير شعب تيجراي"، و "جيش الأورومو" وأصدر بيانات يطالب فيها الجيش الاتحادي من مغادرة الأقاليم وجميع القوات الموالية له، ودعا القوات المحلية والشرطية التابعة له للانضمام للتحالف واسقاط حزب الازدهار، وجدير بالذكر أن إدارة "العفر" تساند أبي أحمد ولكن الحزب باعتباره قوة معارضة يؤيد "تيجراي".

الحركة الشعبية لتحرير بني شنقول، تعتبر من أهم القوى المرشحة للدخول في التحالف وذلك لوجود خصومة بين "بني شنقول" وبين الجيش الاتحادي وهو ما حدث في ابريل ٢٠٢١ عندما هاجمت مسلحون من حركة "بني شنقول" وسيطروا على مقاطعة "سيدال" بعد تمرد ٢٠٠ عنصر من الجيش الإثيوبي من بني شنقول واستولوا على بعض أسلحة الجيش بمساعدة الأهالي، وبالتالي فمن الممكن أن تنضم إلى التحالف ضد السلطات الإثيوبية، ولا نستبعد إمكانية تلقيها دعم من الحكومة السودانية خاصة في ظل تصاعد التوترات بينهم بسبب النزاع الحدودي على إقليم "الفشقة" أو النزاع على المياه.

"الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين"، تعتبر أيضًا من الحركات غير المستبعد انضمامها للتحالف، لوجود عدوات بينها وبين حكومة "أبي أحمد"، حيث أن الجبهة توجد بالإقليم الصومالي ولديها مطالب انفصالية عن إثيوبيا أو الانضمام إلى الصومال، ولديها تاريخ كبير من التمرد ضد سلطة الدولة فقد كانت سبب الحرب بين الصومال وإثيوبيا في السبعينات، وتكررت محولات التمرد حتى وقعت اتفاقية سلام مع "أبي أحمد" ٢٠١٨ وتم حذفها من قائمة الجماعات الإرهابية، ولكن لم يقل عداءها.[٦٤]

مما سبق يمكننا القول بأن الحركات الثلاث السابقة لديها مطالب انفصالية قديمة وتتجدد بشكل مستمر للانضمام للسودان أو الصومال، كما أن جميعهم ذات اغلبية مسلمة، وبالتالي فمن الممكن أن يتحدوا معًا بدعم من أي قوى أو دول خارجية فإنه سيجعل الوضع في إثيوبيا أكثر تأزمًا، ولعل ذلك ما يفسر دعوة "أبي أحمد"، للتعبئة في صفوف المدنيين وانضمامهم للجيش الاتحادي.

---

[٦٣] - إثيوبيا ٤ حركات مسلحة مرشحة للتعاون مع تيجراي"، وكالة الأناضول، ٢٢ أغسطس ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/2Y1qF7Q، تم الاطلاع بتاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠٢١.

[٦٤] - إثيوبيا ٤ حركات مسلحة مرشحة للتعاون مع تيجراي"،، مرجع سابق.

كيف تفاعلت التوترات الإقليمية مع الصراع وأثَّرت فيه

تُعتبر التأثيرات الإقليمية الناتجة عن الصراعات بُعْدًا أساسيًّا، لا يمكن تجاهله، فمن شأنها أن تؤدي إلى تطورات في مستوى الصراعات، سواء بالتهدئة أو التصعيد، فعلى مستوى القرن الأفريقي، فإن إريتريا لها نصيب كبير في ديناميات الصراع الإثيوبي، وذلك لأن "تيجراي" هي قومية مُقسَّمة بين إريتريا وإثيوبيا، وهو ما يجعل إريتريا دائمًا ما تسير نحو عدم استقواء تيجراي؛ لأن ذلك يحافظ على استقرارها الداخلي ويحفظ توازنات القوى، وهذا يشكل بُعْدًا جديدًا في العلاقات الإثيوبية الإريترية لوحدة المصالح بين كلٍّ منهم، وهو ما دفع إريتريا للمشاركة في العمليات العسكرية التي تستهدف التهدئة في إقليم تيجراي، إضافةً إلى العمليات العسكرية في المنطقة المجاورة للإقليم، وبشكل كبير، فإنها نجحت في احتواء الخطر ومنْع العدوى من الانتشار داخلها[٦٥].

أما عن السودان، فإن جغرافية السودان المتقاربة والملاصقة لجغرافية إثيوبيا تجعلها تتحمل الكثير من النتائج الناجمة عن الصراع داخل إثيوبيا، وهذا يظهر بشكل كبير في كوْن اللاجئين والنازحين دائمًا ما يستهدفون السودان؛ ما يجعلها تتحمل جزءًا ليس بهيّن من التكلفة الاقتصادية للصراع في إثيوبيا، والأمر لا يقتصر فقط على تحمل السودان جزءًا من التكلفة الاقتصادية للصراع، بل قد تتحمل تكلفة سياسية متمثلة في عدم الاستقرار وتصاعد مطالب الانفصال في الأقاليم الواقعة ناحية الشرق، في حال ما اتحدت قبائل "البجا الإريترية والسودانية" ضد قبيلة بني عامر في شرق السودان، وهو ما يشعل الأزمات داخل السودان ويجعله يمتد لإريتريا، وقد تفاعلت هذه المخاوف مع الصراع في إثيوبيا في شكل مجموعة من القرارات المتعلقة بتوفير احتياجات اللاجئين، ومنْحهم حق اللجوء في السودان، كما أنها بالتعاون مع دولة أوغندا قامت بالوساطة لدى الاتحاد الأفريقي؛ لحل الصراع في إثيوبيا، وعلى الرغم من أن جهود الوساطة لم تُؤْتِ ثمارها، إلا أنها في المُجْمل منعت حدوث أزمات في السودان.

الصومال أيضًا ليست بعيدةً عن نتائج وديناميات الصراع الإثيوبي، فقد تتجه الجماعات المسلحة الموجودة في الصومال إلى المشاركة في الحرب في إثيوبيا، على سبيل المثال "حركة الشباب" قد تسعى لشنِّ حرب على الحكومة الإثيوبية؛ انتقامًا من محاولاتها السابقة لشن الحرب عليهم في الصومال، إضافةً إلى سحب

٦٥- "خريطة الأزمات ومستقبل الدولة في إثيوبيا." مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.تم الدخول بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/37kxthN.

الجيش الإثيوبي من بعثة الاتحاد الأفريقي بالصـومال، ومع اسـتمرار التوترات في الصـومال إلا أنها دائمة التخوف من أن يمتد تأثير الصـراع الإثيوبي إليها، ويؤثر على المشـهد السـياسـي فيها، فقد أدَّى توتر المشـهد السـياسـي في إثيوبيا إلى عودة الخلاف بين إقليم العفر والإقليم الصـومالي، بعد أن وقَّعت حكومتا الإقليمين مذكرةً مشـتركةً لترسـيم الحدود بينهم في عام ٢٠١٤، ولكن تأزّم الوضـع الداخلي في إثيوبيا أدَّى إلى إعلان حكومة الإقليم الصـومالي انسـحابها من اتفاق ٢٠١٤، وبدأت في نشـر قواتها في عدَّة مناطق متنازع عليها (عاندهايتو وعاندهوفتو)٦٦، وازدادت أعمال العنف والاشـتباكات بشـكل كبير، بدايةً من أكتوبر ٢٠١٩؛ ما أسفر عن مقتل المدنيين٦٧.

كان لدولة كينيا تأثرٌ واضـحٌ بالصـراع الدائر في إثيوبيا، وذلك بموازاة الحدود الكينية لإقليم أوروموـ وبالتالي، خوف الدولة من انتقال الصـراع إلى أرضـها، فقد دعمت كينيا الجانب الإثيوبي، ممثلةً في الحكومة الفيدرالية بعدة طرق، سواء عن طريق البيانات، أو عن طريق تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين عن طريق افتتاح معبر بري يصل بين البلدين، إضافةً إلى اعتمادها على إثيوبيا في مواجهة تنظيم الشباب الصومالي٦٨.

أمَّا عن جنوب السـودان، فهي تسـعى بشـكل دؤوب إلى توطيد علاقاتها مع إثيوبيا، باعتبارها المسـؤولة عن حفظ الأمن والاسـتقرار والمسـاعدة في تنفيذ خطة البناء، ولكن الصـراع الإثيوبي نتج عنه سـحب القوات الإثيوبية المشاركة في بعثة الأمم المتحدة بجنوب السودان، وهو ما يفرض عليها اتباع سياسة خارجية شديدة الحسـاسـية؛ لذا فإن جنوب السـودان دائمًا ما تظهر حسـن النية في المشـاركة في الوسـاطة لحل الصـراع الإثيوبي؛ لضمان استقرارها وتحقيق مصالحها الأمنية والتنموية٦٩.

أيضًا تخشى جيبوتي من تفاقُم وضع الصراع في إثيوبيا؛ لأن ٩٥٪ من حجم التجارة الإثيوبية يمر من خلال جيبوتي، كما يعتمد عليها إقليم" تيجراي" في الحصول على موارده، وبالتالي، فإن الصراع الإثيوبي يؤثر عليها

66- Addisstandard. "News: Police Accuse Ex Somali Region President of Attempt to Escape Prison, Strangling Security Guard. Defendant Denies, Accuses the Police of Mistreatment." Addis Standard, October 19, 2018. Acessed August 2,2021. https://bit.ly/2VglcZt.

67- Berhe, Mulugeta G. "Ethiopia's Political Crisis Is Playing out in the Regions." The Africa Report.com. The Africa Report, August 31, 2020.Acessed August 2,2021. https://bit.ly/3qQIUH0.

68- Jacob, Walter. "Kenya tightens border security over Ethiopia conflict." Nation, November, 2020. Acessed August 2,2021. https://bit.ly/3lRVCC7

٦٩- "تفاعلات الصـراع في إثيوبيا إقليميا ودوليا." اندبندنت عربية، ١٩ نوفمبر ٢٠٢٠. تم الدخول ٢ أغسـطس ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3lKmQxl https://bit.ly/3liEwy6

بشكل سلبي؛ لارتباط مصالحها مع طرفي الصراع في إثيوبيا، فإقليم تيجراي من جانبٍ، والحكومة الفيدرالية من جانبٍ آخر، وهو ما يجعلها في حالة من عدم الاستقرار المرتبط بنشر القوات العسكرية على الميناء؛ لدرْء أيِّ هجوم من المحتمل أن يشن عليه.

أخيرًا مصر، من الممكن أن تكون مصر متأثرةً بشكل ما بالصراع في إثيوبيا، باعتبارها جزءًا من القارة الأفريقية، إضافةً إلى طبيعة العلاقة بين مصر وإثيوبيا فيما يخص الملف المائي، من الممكن أن تتأثر مصر بموجة اللاجئين المتوجهين نحو الشمال من إثيوبيا جرَّاء الصراع فيها، كما أن الصراع الإثيوبي يفرض تحديات كبيرة تتعلق بالأمن المائي المصري، و تتخذ الحكومة الإثيوبية موقفًا واحدًا تجاه هذا الملف، دون مراعاة لمصالح الأطراف الأُخرى، ويرجع ذلك بدرجة ما إلى أهمية هذا الملف للداخل الإثيوبي، واعتباره قضية قومية[٧٠]، واعتبار أن مصر دولة يتأثر ملفها المائي بالصراع في إثيوبيا، فدائمًا ما تسعى للتفاوض والحلول الدبلوماسية على كافة المستويات؛ من أجل الوصول إلى حل يُرضي جميع الأطراف[٧١].

وبالتالي فإن تكلفة الصراعات في إثيوبيا يمتد إلى الحدود الإقليمية والدولية أيضًا، وهو ما ظهر جليًّا في المواقف التي تبنتها دول الجوار تجاه الصراع، فقد اتخذت العديد من الدول وعلى رأسهم (السودان– أوغندا) زمام الأمور بشأن الوساطة لتسوية الوضع في إثيوبيا، ولكن تظل جهودهم غير مجدية أمام الإصرار الإثيوبي على وجهة النظر الواحدة فيما يخص الأزمتين، فعلى مستوى إقليم تيجراي، يُصرُّ على حل المشكلة عسكريًّا، وعلى مستوى تصاعُد الحركات الانفصالية، يُصرُّ على وجهة النظر الواحدة.

٧٠ – دي دبليو العربية. "النزاع في إثيوبيا وخطر تداعياته على الدول العربية المجاورة"، تم الدخول ٢٢ يوليو ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: Dw https://bit.ly/3CdSFUR.

٧١ – مرجع سابق، https://bit.ly/3CdSFUR.

المحور السادس: مآلات الصراع الإثيوبي... ومستقبل الدولة

أولًا: مستجدات ساحة الصراع الأثيوبي

(أ) على مستوى حقوق الانسان:

لاشك أن توتر العلاقات بين إقليم تيجراي والحكومة الفيدرالية ترجع إلى تاريخ وصول "أبي أحمد" لسُدَّة الحكم في أبريل ٢٠١٨، وانتهاج مبدأ تطهير المؤسسات وأجهزة الحكومة من أيّ عناصر تنتمي إلى التيجراي، أو أيّ فرد ينتمي إلى الجبهة الديمقراطية الثورية، جبهة تحرير تيجراي، أحد الأحزاب الأربعة المكونة لها، وجعل "حزب الازدهار" يحل محلها، وكانت هذه السياسة بمثابة الشرارة التي أشعلت نار الخلافات بين تيجراي وبين الحكومة الفيدرالية؛ حيث بدأ بقيام أعضاء الجبهة بتنفيذ أعمال إرهابية أو تخريبية واغتيالات، شكَّلت تهديدًا كبيرًا للأمن في إثيوبيا ومنطقة القرن الأفريقي ككل؛ حيث رأت أن "أبي أحمد" انقلب عليها؛ لذا رغبت في الانتقام منه، بعد أن استغلها للوصول للسلطة.

وفقًا بيان منظمة (الأمم المتحدة، ممثلة في مكتب الشؤون الإنسانية" الصادر في أغسطس ٢٠٢١، نجد أن السلطات الإثيوبية اعتقلت منذ أواخر يونيو ٢٠٢١ بشكل تعسفي وارتكبت انتهاكات أخرى ضد أتباع "التيجراي" في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، كما أخفت قسرًا العديد، وقد طالبت المنظمة من السلطات الإثيوبية أن تطلق سراح المحتجزين دون أدلة موثوقة على ارتكاب جريمة، وأن تنهي جميع أشكال المعاملة التمييزية، كما أغلقت العديد من الأنشطة التجارية التي يمتلكها أفراد من "تيجراي" في منطقة "بولي"، كما نفذت العديد من حملات التفتيش دون إذن قضائي.

وفي بيان ٢٨ يونيو، بعد ثمانية أشهر من القتال، استعادت قوات "تيجراي" العاصمة الإقليمية "ميكيلي"، في حين انسحبت القوات الحكومية، ثم تحركت قوات "التيجراي" بسرعة إلى منطقتي عفار وأمهرة المجاورتين، مما أدى إلى نزوح واسع النطاق، ومنذ ذلك الحين، تصاعدت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن الحكومية ضد أتباع "تيجراي"[٧٢].

٧٢- نحو ٣٥٠ ألفا يعانون من المجاعة في تيغراي بإثيوبيا وفقاً لوثيقة للأمم المتحدة، المركز الأوروبي للدراسات، يوليو ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3AW1TnS، تم الاطلاع ٢٨ سبتمبر ٢٠٢١.

ولم يكن سوء الوضع الإنساني في إثيوبيا ينحصر فيما سبق فوفقًا لبيان صادر عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فإنه قد تم شن حملات من قوات تحرير "تيجراي" لنهب مستودعات الوكالة الموجودة بمنطقة "أمهرة" بإثيوبيا، ولم يرد عن الجبهة أو الحكومة المركزية في أديس أبابا أي بيانات تنفي أو توضح ما حدث على الرغم من مطالبة الوكالة بتوضيح حول ما تم من افراغ لمستودعاتها في "أمهرة"، وقد أوضحت الوكالة أن هذه المرة الأولي التي يتم افراغ محتويات مستودعات الإغاثة التابعة للوكالة، وألقت اللوم على الحكومة لأنها تقيد حركتهم وتمنع وصول المساعدات الإنسانية لهم.

وقد قدرت الوكالة أن هناك ما يزيد عن ٩٠٠ ألف شخص يعانون من المجاعة بسبب ظروف الحرب في الدولة، كما أن هناك ما يقرب من ٥.٢ مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية لإعانتهم على ظروف الحياة القاسية.[٧٣]

وكنتيجة للإجراءات التي اتخذتها السلطات الإثيوبية تجاه متمردي تيجراي من حيث التضييق، أو منع وصول المساعدات الغذائية، أعلنت الولايات المتحدة الامريكية فرض عقوبات على إثيوبيا وجميع الأطراف المتورطة في إطالة أمد الصراع في لإقليم تيجراي" كإجراء مؤسسي هدفه ردع إثيوبيا وإجبارها على إيجاد تسوية للوضع الداخلي، ولكن أعلنت إثيوبيا أنها لن ترضخ لهذه العقوبات لأن كافة الإجراءات التي تتخذها ضد متمردي "تيجراي" جزء من حرب الدولة على الإرهاب وهو ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا.[٧٤]

(ب) <u>تداخل الصراعات في إثيوبيا... وظهور خريطة تحالفات جديدة</u>

لقد تداخلت الصراعات في إثيوبيا حيث ان الدولة كانت تشهد صراعًا قبليًا بين قبائل "الأمهرة" و "الأورومو" وعلى الجانب الأخر الصراع في "تيجراي" ولكن مع تصاعد الأحداث وتشابكها حدث نوع من التداخل بين الصراعين، وتمثل ذلك فيما يلي: -

.

[٧٣] – بسام رمضان، الوكالة الأمريكية : قوات تيجراي نهبت مستودعات الإغاثة في منطقة أمهرة الإثيوبية، المصري اليوم، ٣١ أغسطس ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/2XT57tE، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٨.

74 – US Authorizes Sanctions in Ethiopia's Tigray Conflict, Human Rights Watch, Sep 2021, available at: https://bit.ly/3ujW54R, accessed at, 28/9/2021.

تحالف "تيجراي" و "الأورومو" حيث اعلن "جيش تحرير أوروميا" أنضـــامه ل "جيش تحرير تيجراي"، وبالتالي فبعد أن كانت القوتان تقاتلان على جبهات مختلفة ضد الحكومة الفيدرالية، اتفقتا على تبادل المعلومات حول ساحة المعركة وتقاتلان بالتوازي، وقد استقبلت الحكومة الإثيوبية هذا الخبر بالتنديد حيث أوضحت أن القوتان ترغبان في زعزعة اســـتقرار الدولة، واتهمت "قوات تحرير تيجراي" بانها تقوم بتعبئة الفصـــائل المتمردة مثل "جيش تحرير الصومال" وهو ما أدى إلى تصاعد أعمال العنف وما ترتب عليها من تزايد عدد النازحين، كما رات أن هذا التحالف يؤكد المزاعم السابقة لرئيس الحكومة "أبي أحمد" في بيان سابق أن الجماعات المتمردة في إثيوبيا تعمل معًا، وعليه فقد طالب أبي أحمد من المدنيين الانخراط في الجيش الإثيوبي ومقاتلة متمردي الشمال.

ولعل السبب الرئيسي وراء انضمام "جبهة تحرير اوروميا" إلى متمردي "تيجراي" هو النجاحات التي حققتها في الاستيلاء على مواقع ومدن بالكامل، وقد أسفر هذا التعاون إلى قيام كل طرف باستخدام أماكن تركزه في منع وصول الإمدادات للجيش الإثيوبي المتواجد في منطقة "أمهرة"، حيث قطع "جيش تحرير أورومو" الطريق الرابط بين العاصمة وإقليم "أمهرة"، بالتنسيق مع جبهة تحرير تيجراي"، التي تخوض أيضًا معارك ضد الأمهرة في أكثر من جبهه، –لأن القوات الأمهرية تساند "أبي أحمد" ضد "تيجراي–، وتحاول منع وصول أي امدادت للقوات الموجودة ب "أمهرة".[٧٥]

تحالف "الحزب الوطني الديمقراطي العفري" و "تيجراي"، أعلن الحزب في ١٧ أغسطس انضمامه ل "تحالف تحرير شعب تيجراي"، و "جيش الأورومو" وأصدر بيانات يطالب فيها الجيش الاتحادي من مغادرة الأقاليم وجميع القوات الموالية له، ودعا القوات المحلية والشـــرطية التابعة له للانضـــمام للتحالف واســـقاط حزب الازدهار، وجدير بالذكر أن إدارة "العفر" تساند أبي أحمد ولكن الحزب باعتباره قوة معارضة يؤيد "تيجراي".

الحركة الشعبية لتحرير بني شنقول، تعتبر من أهم القوى المرشحة للدخول في التحالف وذلك لوجود خصومة بين "بني شنقول" وبين الجيش الاتحادي وهو ما حدث في ابريل ٢٠٢١ عندما هاجمت مسلحون من حركة "بني شنقول" وسيطروا على مقاطعة "سيدال" بعد تمرد ٢٠٠ عنصر من الجيش الإثيوبي من بني شنقول واستولوا على بعض أسلحة الجيش بمساعدة الأهالي، وبالتالي فمن الممكن أن تنضم إلى التحالف ضد السلطات الإثيوبية، ولا نستبعد إمكانية تلقيها دعم من الحكومة السودانية خاصة في ظل تصاعد التوترات بينهم بسبب النزاع الحدودي على إقليم "الفشقة" أو النزاع على المياه.

[٧٥] - إثيوبيا ٤ حركات مسلحة مرشحة للتعاون مع تيجراي"، وكالة الأناضول، ٢٢ أغسطس ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/2Y1qF7Q، تم الاطلاع بتاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠٢١.

"الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين"، تعتبر أيضًا من الحركات غير المستبعد انضمامها للتحالف، لوجود عدوات بينها وبين حكومة "أبي أحمد"، حيث أن الجبهة توجد بالإقليم الصومالي ولديها مطالب انفصالية عن إثيوبيا أو الانضمام إلى الصومال، ولديها تاريخ كبير من التمرد ضد سلطة الدولة فقد كانت سبب الحرب بين الصومال وإثيوبيا في السبعينات، وتكررت محولات التمرد حتى وقعت اتفاقية سلام مع "أبي أحمد" ٢٠١٨ وتم حذفها من قائمة الجماعات الإرهابية، ولكن لم يقل عداءها.[٧٦]

مما سبق يمكننا القول بأن الحركات الثلاث السابقة لديها مطالب انفصالية قديمة وتتجدد بشكل مستمر للانضمام للسودان أو الصومال، كما أن جميعهم ذات اغلبية مسلمة، وبالتالي فمن الممكن أن يتحدوا معًا بدعم من أي قوى أو دول خارجية فإنه سيجعل الوضع في إثيوبيا أكثر تأزمًا، ولعل ذلك ما يفسر دعوة "أبي أحمد"، للتعبئة في صفوف المدنيين وانضمامهم للجيش الاتحادي.

تصاعد التوترات بين السودان وإثيوبيا، على الصعيد الإقليمي عادت التوترات بين السودان وإثيوبيا بشكل كبير، وتبادل كلًا منهم الآخر الاتهامات حول عدد من الأحداث في الفترة الأخيرة، تجدد الصراع السوداني الإثيوبي حول إقليم "الفشقة" حيث تصدى الجيش السوداني لقوات إثيوبية حاولت التوغل في قطاع أم براكيت (شرقي البلاد)، وأجبرها على التراجع، فيما نفى الجانب الإثيوبي ذلك، وأكد أنه لم يقم بأي تحركات عسكرية في السودان، منذ اعلان الخرطوم في ديسمبر ٢٠٢٠، وقد اتهمت الحكومة الإثيوبية الجيش السوداني بالاستيلاء على ٩ معسكرات داخل الأراضي الإثيوبية منذ نوفمبر ٢٠٢٠، وهو ما تنفيه الخرطوم[٧٧].

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل اتهمت إثيوبيا السودان بأنها تقوم بتدريب الجماعات المسلحة والمتمردون في أرضها من أجل مواجهة القوات الإثيوبية، بالإضافة إلى قيامها بتدريب بعض القوات التابعة ل "تيجراي" وهو ما نفته السودان، ولكن بشكل عام فإن تأزم الوضع بين السودان وإثيوبيا في ظل هذا الظرف العصيب الذي تمر به إثيوبيا ناقوس خطر يهدد أمنها واستقرارها ويعيد تنظيم شكل التحالفات بشكل يجعل كفة إثيوبيا غير رابحة.

تطورات ملف السد الإثيوبي "النهضة"، يمثل قرار مجلس الأمن الدولي بإعادة ملف سد النهضة لمائدة التفاوض تحت إشراف افريقي على الرغم من ان إثيوبيا تعتبره انتصارًا لدبلوماسيتها التي ترى ضرورة حل

---

[٧٦] - إثيوبيا ٤ حركات مسلحة مرشحة للتعاون مع تيجراي"،، مرجع سابق.

٧٧ – السودان ردا على اتهامات إثيوبيا: محاولة للهروب من أزماتها، سكاي نيوز العربية، أغسطس ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3CTbWdH، تم الاطلاع ٢٨ سبتمبر ٢٠٢١.

الملف من خلال جهود إفريقية، وعلى الرغم من ترحيب الأطراف؛ (المصري– السوداني)، إلا أن هذا يشكل ضغطًا كبيرًا على صانع ومتخذ القرار الإثيوبي، في ظل الوضع الداخلي غير المستقر.

وقوع إثيوبيا في دائرة العقوبات الأمريكية، إن قيام الولايات المتحدة بفرض عقوبات على الحكومة الإثيوبية باعتبارها مدانة بشأن تدهور الوضع الإنساني في البلاد، وأنها المسؤولة الأولى عن إطالة أمد الصراع الداخلي وتشعبه والإضرار بحياة المواطنين[٧٨]، تحدي كبير يواجه الدولة فهذا يجعلها تخسر حلفاء استراتيجيين على المستوى الخارجي كان من الممكن يتم استغلالهم في حل النزاع الدائر في الداخل، أو على الأقل مساندتها في حالة قامت التحالفات المعارضة باللجوء لقوى خارجية للضغط على الحكومة الإثيوبية لتحقيق مطالب انفصالية أو غيرها، خاصة وان تصريح الحكومة الإثيوبية ردًا على هذا الإجراء كان قويًا حيث قال "أبي أحمد" رئيس الوزراء الإثيوبي، "أن بلاده لن ترضخ لهذه العقوبات وأن ما تقوم به السلطات الإثيوبية هو جهود لمحاربة الإرهاب مثلما تفعل الحكومة الامريكية".

ثانيا: أزمة إقليم تيجراي

(أ) التحديات القائمة

لاشك أن توتر العلاقات بين إقليم تيجراي والحكومة الفيدرالية ترجع إلى تاريخ وصول "أبي أحمد" لسُدَّة الحكم في أبريل ٢٠١٨، وانتهاج مبدأ تطهير المؤسسات وأجهزة الحكومة من أيٍّ عناصر تنتمي إلى التيجراي، أو أيِّ فرد ينتمي إلى الجبهة الديمقراطية الثورية، جبهة تحرير تيجراي، أحد الأحزاب الأربعة المكونة لها، وجعل "حزب الازدهار" يحل محلها، وكانت هذه السياسة بمثابة الشرارة التي أشعلت نار الخلافات بين تيجراي وبين الحكومة الفيدرالية؛ حيث بدأ بقيام أعضاء الجبهة بتنفيذ أعمال إرهابية أو تخريبية واغتيالات، شكَّلت تهديدًا كبيرًا للأمن في إثيوبيا ومنطقة القرن الأفريقي ككل؛ حيث رأت أن "أبي أحمد" انقلب عليها؛ لذا رغبت في الانتقام منه، بعد أن استغلها للوصول للسلطة.

قانون التمديد: مؤخرًا تصاعدت حدة هذه التوترات بصورة كبيرة؛ بسبب قيام "المجلس الأعلى" في إثيوبيا بتمرير قانون يقضي بتمديد فترات حكم الحكومات الفيدرالية والإقليمية، لبضعة أشهر؛ بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد–١٩)، وهي الخطوة التي اعتبرتها جبهة "تحرير تيجراي والإقليم" وكل الأحزاب

78 –The US imposed sanctions on Ethiopia, and China is not happy about it, African Report, Sep 2021, Available at: https://bit.ly/39MpT0s, accessed at: 28 Sep 2021.

المعارضة غير دستوري، وبناءً على ذلك قرر إقليم تيجراي عقْد انتخابات مجلسه في وقتها المقرر سبتمبر ٢٠٢٠، على الرغم من تلقِّيه العديد من التحذيرات من الحكومة الفيدرالية بأديس أبابا، وقد أتت نتائج المشاركة الانتخابية عالية للغاية؛ حيث بلغت ٩٨٪ –٢.٧ مليون مشارك– وعليه فقد فازت جبهة تحرير إقليم تيجراي بأغلبية وحصلت على ١٥٢ من أصل ١٩٠ مقعدًا.

رفض تغيير الحكومة المركزية: إضافةً إلى رفض حكومة إقليم تيجراي لقرار الحكومة المركزية بتغيير قيادة القيادة الشمالية للجيش؛ نظرًا لأن قيادات هذا الجانب تتعاطف مع مطالب الإقليم وتؤيد سياساته، في مواجهة الحكومة الأثيوبية وإريتريا؛ بسبب خلافات حدودية ووجود اتهامات لإريتريا بتدخلها في الشأن الداخلي للإقليم، إضافةً إلى عدم اعتراف الحكومة الفيدرالية بالانتخابات في الإقليم، ووقْف تمويل السلطة بالإقليم وتوجيهه إلى القيادات المحلية؛ ما أثار تحفظات لدى حكومة الإقليم، واعتبرت أن "أبي أحمد" يعمل على إضعاف الإقليم.

تقليص ميزانية إقليم تيجراي: بدأ الإقليم بعد تقليص الميزانية وما تم في تسليمها إلى المحليات، باعتبار سياسات الحكومة الفيدرالية تجاه الإقليم، هي عبارة عن حرب، وعليه تم إطلاق الصواريخ على الأراضي الإريترية، نوفمبر ٢٠٢٠، وتصاعد الأمر إلى أن بدأ الجيش الإثيوبي يشنُّ غارات على الإقليم، ما نجم عنه فرار أكثر من مليوني شخص من سكان تيجراي، البالغ عددهم ستة ملايين نسمة من منازلهم منذ ٤ نوفمبر، عندما أمر السيد "أبي أحمد" بالغزو بعد أن استولى مقاتلو الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي على قواعد عسكرية فيدرالية، وقد لجأ عشرات الآلاف منهم إلى السودان المجاور، ثم تمَّ تصنيف الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي كمنظمة إرهابية، وبعدها شكَّل مقاتلو المقاومة قوات دفاع تيجراي (TDF)، التي تضم أفرادًا من جبهة تحرير تيجراي وغير تابعة لها، واستمرت المعارك بين الطرفين إلى أن أعلنت الحكومة الإثيوبية رغبتها في الحل، ولكن كان لقيادات الإقليم مطالب أُخرى.

– مؤخرًا وبعد إعلان الحكومة الإثيوبية وقْف إطلاق النار من جانب واحد، ولعدم رضوخ "الإقليم" لهذه المطالب استمرت الأزمة بين الطرفين؛ حيث استعادت الجبهة مدينة "ميكيلي" التي سبق استيلاء القوات الإثيوبية عليها، وقد عقد مجلس الأمن جلسة في أوائل شهر يوليو؛ لبحث الوضع في تيجراي، وطالب بضرورة توحيد الجهود؛ لمنْع حدوث أزمات إنسانية على أراضي الإقليم، ولكن هذه الدعوات لم تلقَ استحسانًا من "تيجراي"، فقد استمرت أعمال العنف والاشتباكات بين الأطراف، حتى أصدرت منظمة الغذاء التابعة للأمم المتحدة بيانًا يقضي بأن نسبة ٦٠٪ من سكان الإقليم يعاني من مجاعة، وأن إثيوبيا تتعرض لمجاعة تفوق ما تتعرض له الصومال في الوقت الحالي، وسط إعلانات صريحة من جبهة تحرير تيجراي عدم وقف

إطلاق النار حتى انتهاء نظام "أبي أحمد" السياسي، يقابل هذا اتجاه الحكومة الفيدرالية إلى إغلاق المعابر ومنْع وصول المساعدات الإنمائية للإقليم كنوع من الضغط لوقف أعمال العنف[٧٩].

(ب) سبل الحكومة لاحتواء الأزمة

بعد استمرار القتال لأكثر من ثمانية أشهر، أعلن "أبي أحمد" أمام مجلس النواب، أن الحكومة الإثيوبية تعلن وقف إطلاق النار والانسحاب من أراضي إقليم تيجراي، وقال: إن الحكومة عالجت الآن التهديد الذي تشكله إدارة جبهة تحرير شعب تيجراي من خلال مصادرة الأسلحة التي أخذوها من القيادة الشمالية، كما أن الحكومة الإثيوبية استطاعت معالجة الوضع في "تيجراي"، وأنه تمت إعادة تنظيم قوات الدفاع الإثيوبية مرةً أُخرى، وأنه تمت معالجة التحركات الهادفة إلى الانفصال.

ومن بين الضمانات التي قدمها "أبي أحمد" أن الحكومة ستعمل على إعادة توطين الأشخاص الذين نزحوا بسبب الصراع، وإنهاء مشاريع التنمية ومعالجة جائحة (كوفيد -١٩) من بين أمور أُخرى، كما شدَّد على أنه ليس لديها مصلحة في الانخراط في الصراع في "تيجراي"، لكنها أُجبرت على ذلك؛ بسبب الظروف المرتبطة بمحاولة جبهة "تيجراي" دمْج المواطنين في الصراع وتصاعُد المطالب الانفصالية، والهجوم على المنطقة العسكرية في الشمال؛ ما اضطر الحكومة إلى اللجوء إلى خيار الحرب[٨٠].

تقييم هذه الضمانات: تعتبر الضمانات التي قدمها "أبي أحمد" إقليم تيجراي لا تُعبِّر عن احتياجاتهم الأساسية إلا في الجزء الخاص بعمل خطةٍ لإعادة إعمار الإقليم وإعادة المهاجرين والنازحين مرةً أُخرى، إضافةً إلى وعْدِهِ بعمل خطة لتنمية الدولة والتعامل مع جائحة كورونا، ولكن هذا لم يكن كافيًا؛ حيث لم يحدد موقف الحكومة الفيدرالية من الانتخابات والميزانية الخاصة بالإقليم وإشراك أعضاء جبهة تحرير تيجراي في الحكومة أو المؤسسات داخل الدولة، أمَّا المطالب التي صرَّحت بها الجبهة، فلم يتم تغطية أيٍّ منها بشكل صريح، غير الجزء الخاص بسحب القوات العسكرية من الإقليم، ولم يتم سحب كل القوات، بل الإثيوبية فقط، دون توضيح موقف القوات الإريترية.

79- Sew, Mistir. "Ethiopia: A NINE-POINT Plan to Restore Stability." The Africa Report.com. The Africa Report, April 22, 2021. Acessed August 2,2021. https://bit.ly/3hpCqvG.

80- "Quickly restore the rule of law' in Ethiopia's Tigray, urges Guterres", December 2020, Acessed August 2,2021. https://bit.ly/3xw02DJ.

(ج): كيف تفاعلت جبهة تحرير التيجراي مع عرض الحكومة

ردًّا على ما صــرح به رئيس الوزراء الإثيوبي، طالب ممثل الإقليم في جبهة تحرير شــعب تيجراي، الحكومة الإثيوبية الاعتراف بهم كحكومة مســتقلة تتمتع بالشــرعية بشــرط الموافقة على إطلاق النار، وســحب القوات الإريتريــة من الإقليم، ووجود تحقيق دولي في الجرائم التي ارتكبتهــا القوات الإثيوبيــة الإريتريــة في الإقليم، وضرورة إيصال المساعدات الإنسانية، وإعادة الخدمات الاساسية للإقليم، مثل (الكهرباء)، وفي حال حصول زعماء الإقليم على ضمانات لتحقيق ما سبق، سيتم قبول وقف إطلاق النار من حيث المبدأ.

واعتبرت الجبهة أن المطالب المذكورة آنفًا هي الأســـاس الذي يمكن أن تبنى عليه أيّ محاولة لاحتواء الوضع، وما دون ذلك يبقى دون جدوى لها[٨١].

(د): إمكانية استجابة كل طرف لمطالب الطرف الآخر

بالنســبة لما طرحته الحكومة الإثيوبية: يُلاحظ أن قرارها بوقف إطلاق النار من جانب واحد ليس هو الخيار الأفضل في الوقت الحالي، خاصةً مع رفض الحكومة بشكل قاطع الجلوس على مائدة المفاوضات مع "جبهة تحرير شعب تيجراي" الذي يُعتبر فصيلًا سياسيًّا قويًّا وحاضرًا بشدة ولا يمكن تجاهل تأثيره على الرأي العام داخل الإقليم، كما أن الخيارات التي طرحها "أبي أحمد" بشــأن الإقليم لا تتمتع بقدْر من المرونة الكافية، فقد يقرر عقد انتخابات رئاسية، وقد يلجأ إلى دمْج أعضاء جبهة تحرير "تيجراي" في حكومته، منْعًا لإثارتها ضده وإعادة الموازنة لحاكم الإقليم وليس لمسؤولي المحليات، سحب القوات الإريترية من الإقليم، لأنها إدانة شديدة للنظام الحاكم، فلأول مرةٍ في تاريخ العلاقات الدولية يتم الاستعانة بجنود دولة مجاورة لقتل المواطنين بها، أو للتدخل العسكري.

لذا يجب على الجانب الإثيوبي أن يُبدي قدرًا كبيرًا من اللين في المفاوضات؛ تجنبًا لتصاعد حركات انفصالية أُخرى داخل الدولة؛ حيث تعتبر إثيوبيا دولة أقليات، فيعيش فيها ما يقرب من ٨٠ عرقية؛ ما يجعلها ترضــخ للكثير من مطالب الإقليم لتجنب هذا الأمر، كما أنها بصــدد إنشــاء عدد من المشــروعات الاســتثمارية والاقتصــادية؛ بغرض تحســين جودة الحياة الاقتصــادية وتحقيق التنمية، وبالتالي، فإن تصــاعُد أيّ توترات داخلية من شــأنه عرقلة هذه الجهود، كما أنه يفتح الباب أمام صــراعات مع دول متجاورة؛ نتيجةً لتزايد أعداد

81- Delta Gebremedhin, “Tigray crisis: Why there are fears of civil war in Ethiopia”, November 2020. Acessed August 2,2021. https://bbc.in/3yve9ub

المهاجرين والنازحين إليها، ما سبق، من شأنه أن يؤدي إلى تهدئة الوضع بين الطرفين بشكل كامل، وليس مجرد تجميد الوضع.

بالنسبة لحكومة إقليم تيجراي: يُلاحظ أن مطالبها غير واقعية في ظل هذا النمط من الحكم الذي تفرضه حكومة "أبي أحمد"، مثل مطالب عمل تحقيق دولي بشأن الجرائم التي ارتكبتها الحكومة في الإقليم، والاعتراف بأنها حكومة مستقلة، لأن هذا من شأنه تصاعُد مطالب انفصالية في عدة أقاليم، أما عن مطالبها بشأن توصيل المساعدات الإنسانية، والخدمات الأساسية فهو مطلب مشروع، لا بُدَّ أن ترضخ له الحكومة، أيضًا يحتاج هذا الجانب إلى التوسط في مطالبه بما يخدم مصالح الدولة والإقليم ككل.

(هـ) سيناريوهات الأزمة

مما سبق يمكن وضْع السياق الذي قد تؤول إليه الأحداث في "تيجراي" في سيناريوهين رئيسيين كما يلي: –

استمرار الوضع كما هو عليه: من المرجح أن يستمر الوضع بين إثيوبيا ونيجيريا كما هو عليه على المدى القريب، لتمسك كل طرف من الأطراف بوجهة نظره، والطرف الإثيوبي لا يُبْدي قدرًا كبيرًا من اللين في التعامل مع هذه القضية، بالرغم من حساسيتها، وذلك حتى ظهور دعوات دولية وإقليمية من أجل حل الأزمة واحتواء الوضع في إثيوبيا، ما ينقلنا إلى السيناريو التالي.

سيناريو التهدئة: قد يؤول النزاع إلى خيار التهدئة على المدى المتوسط، وذلك لأن الجمود الذي يبديه الطرفان تجاه مطالبهم، سيجعل القوى الإقليمية والدولية تتحرك لاحتواء هذا الخطر، وقد يحدث بين الأطراف تسوية وتقريب لوجهات النظر؛ حفاظًا على مصالح الأطراف، وخصوصًا حكومة "أبي أحمد" التي مازالت بحاجة إلى تأييد قبائل "الأمهرة"، وأنه يريد الحفاظ على استقرار الوضع الداخلي لحماية الاستثمارات الأجنبية على أرضه، ويحمي نفسه من تصاعُد حركات انفصالية أُخرى.

يمكننا القول: بأنه بناءً على الطريقة التي ستتبعها الحكومة الإثيوبية في التعامل مع هذا الصراع، يمكن التنبؤ بإمكانية انتشار هذه النزعة في مختلف أنحاء الدولة من عدمه، كما أن موقفها شديد الحساسية والأهمية للحفاظ على استقرارها السياسي الداخلي والإقليمي، فلا بُدَّ أن تتبع سياسة رشيدة لاحتواء الصراع ومنْع نمو هذا النوع من الصراعات داخل الدولة.

ثالثًا: الصراع بين أورومو والأمهرة

لطالما كانت قبيلة "الأورومو" دائمة الاحتجاج على الحكومة السابقة لـــ "أبي أحمد"؛ حيث عانت من التمييز السياسي بشكل كبير، وتم استبعادها من تقلُّد المناصب الرفيعة، أو الحصول على حق التمثيل السياسي بما يتناسب مع حجمها وحاجة سكانها، واتسعت الاحتجاجات التي تقودها لتشمل المطالبة بالحصول على الحقوق المدنية والسياسية وحقوق الانسان عامة، ومع صعود "أبي أحمد" في ٢٠١٨؛ حيث لأول مرة يتم اختيار رئيس مجلس الوزراء من قبيلة الأورومو، إلا أن ذلك لم يساهم في تهدئة الوضع، بل تصاعدت أيضًا المطالب.

الأزمة التي اندلعت في إقليم أمهرة بين عِرْقَي (الأورومو والأمهرة) الرئيسيين بالبلاد، دفعت السلطات الإثيوبية إلى نشر قوات في "أمهرة"؛ للحد من أعمال العنف وفرض حالة الطوارئ في ٣ مقاطعات بإقليم أمهرة إثْر أعمال عنف مسلحة، استهدفت مدنيين في مناطق شمال "شوا" ومقاطعات "أوروميا" الخاصة بإقليم أمهرة، أسفرت عن وقوع خسائر بشرية وأضرار بالممتلكات؛ حيث تشير التقارير الحكومية الإثيوبية إلى ارتفاع أعداد القتلى إلى ما يزيد عن ١٥ فردًا، ووصل إجمالي الضحايا لأكثر من ٣٠٠ شخص، إضافةً إلى إحراق ١٥٣٩ منزلًا في منطقة أمهرة[٨٢]

وما زاد الأمر سوءًا، هو تقاعُس الحكومة عن احتواء الموقف، وتعريضها حياة المئات للقتل ونزوح الآلاف الآخرين، وقد وصف هذا الوضع من قِبَل منظمة العفو الدولية بأنه "عمليات التطهير العرقي ضد الأمهرة"، على الرغم من أن الإقليم سبق وأن دعم "أبي أحمد" خلال الحرب التي شنَّها على إقليم التيجراي المعارض؛ حيث شهدت مدينة "بحر دار" أهم مدن الإقليم، بجانب منطقتي "دبري مارقوس وولديا"، تصاعُدًا في أعمال العنف فيها، وكنتيجة لتباطؤ التعامل مع هذه الأزمة، تحوَّلت إلى موجة غضب ضد حزب "الازدهار" الحاكم، إضافةً لكبار المسؤولين في ولاية "أمهرة"، ورفع المتظاهرون لافتات وهتافات تنتقد رئيس الوزراء (أبي أحمد)، وقاموا بتمزيق صوره، و لافتات حزبية كبيرة معلقة في المدن الأمهرية، وامتدت الاشتباكات والاحتجاجات إلى أماكن تشمل مدينة "جوندر" التاريخية[٨٣].

على الجانب الآخر، فقد صرَّح حزب الازدهار، أن المسيرات الاحتجاجية قد تم اختطافها من قِبَل بعض القوى المعارضة التي تريد زعزعة الاستقرار في إثيوبيا، على سبيل المثال، (الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي،

82-Clashes between Ethiopian states kill 27 amid border dispute, Reuters, October, 2020, available at: https://bit.ly/3CuqXn8, 2/8/2021.

83-Walsh, Declan, and Simon Marks. "Having Made Peace Abroad, Ethiopia's Leader Goes to War at Home." The New York Times, June 29, 2021.Acessed August 2,2021. https://nyti.ms/3irCyeq.

وجبهة تحرير أوروموالإســـلامية، ومتمردو جومز في إقليم بني شـــنقول)، مع الاعتراف بوجود بعض نقاط الضعف داخل حزب الازدهار، ولكن هذا البيان أثار غضب الثوار؛ بسبب شعورهم بأن الحزب منفصل عن الواقع، ولا يعبر عن تطلعاتهم٨٤.

فقد أكد التقرير الصـادر في أبريل عام ٢٠٢١ عن منظمة العفو الدولية أن حدَّة العنف قد تصـاعدت بشـكل ملحوظ بين قبيلتي "الأوروموو" و "الأمهرة" وأن هذه الأحداث نتج عنها قتْل ما لا يقل عن ٥٤ شـــخصًـــا من جماعة الأمهرة الرومانسية في قرية غاوا قانقا بمنطقة غوليسو في ووليغا الغربية؛ نتيجة لهجوم شنَّه أفراد من جماعة مســـلحة، تُدعى "تحرير أوروموو"، وقد وصـــفت المنظمة أعمال العنف والقتال بين الطرفين بأنها (مذبحة).

ومن جانب آخر، تعتبر الأزمة في إقليم تيجراي، تغذي الصـراع العرقي بين "الأوروموو" و "الأمهرة"؛ حيث إن الحكومة الفيدرالية لها هدف معلن، هو القبض على القيادة السـياسـية والعسـكرية للحكومة الإقليمية المخلوعة فيما لا تزال تشير إليه على أنه عملية لإنفاذ القانون، لكن بين النخبة السياسية العرقية في أمهرة، يُنظر إليها على أنها حربٌ لاستعادة الأراضي التي خسرتها في عام ١٩٩١، ولأنها ثاني أكبر مجموعة عرقية في البلاد، فقد لعبت ميليشـــيات الأمهرة والقوات الخاصـــة دورًا محوريًّا في حملة الحرب، وبالتالي، فإن قبائل الأمهرة تشارك مغانم هذه الحرب؛ ما يؤجج الصراع بينها وبين الأوروموو.

من خلال ما ســـبق توضـــيحه حول الأزمة في إثيوبيا بين قبيلتي "الأوروموو" و "الأمهرة" يتوقع أن تســـير الأحداث في مسارات يمكن تحليلها كما يلي: –

السيناريو الأول: يتوقع في هذا السيناريو ارتباط مستقبل الأزمة الطائفية بأزمة إقليم تيجراي، أيْ أنها تتأثر به في حالة التصـعيد في الإقليم، فإن هذا يسـاهم بشـكل كبير في تأزُّم الوضـع في إثيوبيا؛ لأن أحد أطراف هذا الصراع موالية للحكومة الفيدرالية وتحصل على تأييدها، بل وتشارك في العمليات العسكرية التي تطلقها الدولة في إقليم تيجراي، وهو ما يحملنا على القول: بأن قدرة الدولة على حسْم الصراع في إقليم تيجراي يرتبط بشكل وثيق بقدرتها على إدارة الأزمة الواقعة بين "الأوروموو" و "الأمهرة"

84- Tronvoll, Kjetil. “Ethiopia: Tigray, Sudan, Amhara… the Multiple Crises of ABIY AHMED.” The Africa Report.com. The Africa Report, April 5, 2021. Acessed August 2,2021. https://bit.ly/3jSxj8H.

السيناريو الثاني: وفيه يتوقع أن تتجه قبيلة الأورومو إلى الحصول على التأييد والدعم من جهات خارجية؛ حتى تتمكن من موازنة القوة مع قبيلة "الأمهرة" التي تحصل على الدعم الحكومي المتبادل بينهم، وهذا يشكل خطرًا كبيرًا على مستقبل الدولة في إثيوبيا، وذلك لأنها تطل على دول ذات أقليات عرقية وطائفية، وجماعات مسلحة وميليشيات؛ لذا فإن اللجوء لهذا الخيار يكلف إثيوبيا الكثير من الخسائر على كافة الأصعدة والمستويات، فمن ناحية يمكن أن يطالب كلا الإقليمين بخضوعها تحت الحكم الذاتي، إعمالًا لنص المادة (٣٩) من الدستور الإثيوبي، المعنيّ بحث الولايات في تقرير المصير، ولكن على الجانب الآخر، فإن هذا الإجراء يفتح الباب أمام مزيد من الانقسامات.

السيناريو الثالث: ويتوقع فيه تكثيف جهود الدول المحيطة بإثيوبيا لحماية مصالحها ومنْع انتشار عدوى الطائفية والعرقية إلى أراضيها، خصوصًا مع امتلاكها لفصائل وقبائل متنوعة؛ ما يعني أن البيئة مواتية لمثل هذه الانقسامات، إضافةً إلى تدخل الجهات الدولية المعنية مثل الأمم المتحدة والأجهزة المتخصصة، إضافةً إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر إثيوبيا حليفًا لها في دعم الأمن والاستقرار في القرن الأفريقي، واعتبارها أهم الدول فيه، والتي تشترك معها في حربها على تنظيم الشباب بدولة الصومال.

(ج) مستقبل الدولة في إثيوبيا في ظل الصراعات

من الممكن أن تؤدي الأوضاع الأمنية والسياسية في إثيوبيا في الوقت الحالي إلى التأثير على مكونات عدة في الدولة، يمكن توضيحها في ظل سيناريوهات لشكل الدولة ككل.

١- من الممكن أن تستمر الدولة في شكلها الحالي وتظل الحكومة ذات طابع فيدرالي إثني، مع إعطاء القبائل الكبرى حق الاستقلال السياسي في شكل إقليم تحت مِظلَّة الحكومة المركزية في العاصمة، وهذا الوضع قد يثير القبائل صغيرة الحجم ويؤدي إلى انقسامات متعددة على أُسس متنوعة داخل الدولة، ولكن يظل هذا الخيار مطروحًا، ولكن إجراء تعديل دستوري يقضي بتحويل الدولة إلى نظام الفيدرالية الإثنية؛ ما يساهم في إحكام القبضة على أي اختلال محتمل حدوثه.

٢- قد تؤدي الصراعات التي تعُجُّ بالداخل إلى تقويض الدولة الإثيوبية وانقسامها إلى دويلات متعددة، وانتهاء وجودها، ولكن هذا السيناريو مستبعد في ظل السياسات التي يتخذها "أبي أحمد" فيما يخص محاولاته المستميتة لوقف الصراع في إقليم تيجراي، وعدم الموافقة على مطالبهم الانفصالية؛ خشية أن تنتشر دعاوى الانفصال عبر مختلف الأقاليم داخل الدولة.

٣- من الممكن أن تشارك أحد المنظمات أو الدول الكبرى الحكومة الفيدرالية الإثيوبية سيادتها على بعض الأجزاء على إقليمها في حالة فشلها في احتواء الصراعات الداخلية، وهذا الوضع قد لا يقبل به رئيس الوزراء الحالي.

(د) توصيات لاحتواء الوضع وتجنب التصعيد في الصراع الإثيوبي

بعد تحليل واستعراض حالة الصراع في إثيوبيا نقدم عددًا من التوصيات التي قد تساهم التوصيات السابقة في احتواء وضْع الصراع في إثيوبيا، والحفاظ على مستوى عالٍ من الاستقرار والأمن الداخلي؛ ما يمهد للتنمية والتطوير على كافة المستويات وأبرزها الآتي:

- الالتزام بهدنة طويلة الأمد لحين الانتهاء من حسْم المسائل الخلافية المتعلقة بتقسيم السلطة، وموقف الأقاليم من الضم أو الانفصال أو الفيدرالية.
- عقْد جلسات حوارية ومجتمعية بين القبائل المختلفة والأطراف الرئيسية في الصراع؛ لحسْم تفسير ما جاء في دستور ١٩٩٤، الذي يسمح للأقاليم والقوميات الإثيوبية الحق في الحكم الذاتي والانفصال في بعض الأحيان، والاتفاق على حدود هذا النص والآلية المناسبة للتنفيذ إذا ما اتفقوا على تنفيذه.
- الاتفاق على طريقةٍ للتمثيل في الحكومة المركزية بالشكل الذي يضمن تمثيلًا متساويًا لمكونات المجتمع الإثيوبي.
- إخراج القوات الإريترية والإقليمية من "تيجراي" بالنظر إلى حالة الصراع والدور الذي لعبته مختلف القوات، بما في ذلك قوة الدفاع الوطني، في إدامة العنف المستهدف ضد المدنيين.
- إطلاق سراح سجناء أورومو السياسيين، وحلفائهم، بعد ذلك، البدْء في عملية سلام ومصالحة في أوروميا؛ ما يوفر مسارًا لـ OLA لإعادة الاندماج مع قوات الأمن الإقليمية أو الوطنية، ستنصب منطقة أوروميا أيضًا حكومة تكنوقراطية انتقالية، مع استكمال عملية سلام ومصالحة مماثلة في أمهرة ومناطق أُخرى مع مشاركة جميع أحزاب المعارضة، وبالمثل، تنصيب حكومات إقليمية تكنوقراطية انتقالية.
- تأجيل الانتخابات المقبلة وتشكيل حكومة تكنوقراطية انتقالية، يمكنها تمهيد الطريق لانتخابات حرة ونزيهة.
- على الحكومة الإريترية أن تبتعد عن الشؤون الداخلية لإثيوبيا، والحفاظ على مسافة صحية بين سياسات أسمرة وأديس أبابا.
- تحديد عمر الحكومة الانتقالية التكنوقراطية بما لا يزيد عن ثلاث سنوات، على أن تكون هذه الحكومة المؤقتة من أعضاء المجتمع الذين يحظوْن بالاحترام والقبول على نطاق واسع.

- التفاوض على صفقة واقعية وصادقة مع مصر والسودان بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير، الاستعانة بخبراء استشاريين محايدين، يتم قبول تقييماتهم من قِبَلِ الدول الثلاث، والاستعانة بمؤسسة للمراقبة والمتابعة؛ لعمل المتابعة المناسبة طوال عملية ملْء السد وتحديد متطلبات تبادل البيانات.